والقـوة الأخـرى التي تملك أسـاليب الحكم هـي **قوة اسـتبدادية** لم تعتد على العمل الديموقراطي ولا اقتنعت بالمبادئ الرئيسـية لهذا العمل من حيث تداول السلطة وتغير القيادات السياسية السيادية تغيرًا دوريًّا كل فترة محددة سلفًا .

والقـوة الثالثة المسـماة بالليبرالية ليسـت لها قدرة ذاتية منظمة على بلوغ سـدة الحكم ولا تحسب ضمن القوة الرئيسية المعول عليها، وإن كان لها دورها في تأييد إحدى القوى الأخرى للسلطة أو إبعادها عنها .

هـذه هي المشـكلة التـي قابلتهـا ثورة 25 يناير، وهـي تواجههـا إلى الآن، ولا تـزال قصة الثورة لم تتـم فصولها، فإن حركة الانقلاب التـي قامت بها قيادة القـوات المسـلحة في 3 يولية سـنة 2013 تواجـه مقاومة جماهيريـة معارضة لها ومسـتمرة على مدى الأيام والشـهور التي تقارب السنة إلى الآن، دون أن يستقر الوضع الحالي .

وإن هـذا الـصراع الدائـر الآن هو ذاته ما يتصـور بـإذن الله أن يعيد للقوتين المذكورتـين قدرتهما على التلاؤم مع هذا الوضع الجديد وعلى التعامل مع القوى الأخرى، ويكسـب كلًّا منهما الخـبرات التي تنقصه، وبه يكتسـب جهاز الدولة القـدرة على تقبل تداول السـلطة والتعامل مع القوى الأهلية الشـعبية المسـتقلة عنـه، وتكتسـب القـوى المسـتندة إلى الدعـاة خـبرة جديـدة عليها في السياسـة والتعامـل مع الآخرين ومشـاركتهم في العمل السـياسي والنشـاط الاجتماعي. ولن يكون هذا بعيدًا عما يكتشفه الليبراليون الوطنيون من حلول سياسية بحكم خبراتهم وثقافتهم السياسية .

نسأل الله سبحانه أن يبارك هذا المسعى

طـارق البشـري

تحريرًا في 25 مارس سنة 2014

الفصل الأول
مصر بعد الثورة

الدولـــة والديـــن

« حالـة مصـــر بعـــد الثـــورة »[1]

(1)

موضوع هذه الورقة هو النظر في مسألة الدين والدولة في الوطن العربي، عن حالة مصر بعد ثورة 25 يناير سنة 2011، من حيث مكانة الدين وأثره في النظام المصري، وفي إطار ما هو مدرك من صعود التيار السياسي الإسلامي إلى السلطة.

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح في البداية هو: التفكر فيما إذا كانت الأوضاع السياسية قد أنتجت بعد الثورة نظامها السياسي، أم أنه نظام لا يزال في طور التخليق والإيجاد؟

والحاصل أن هذا السؤال المبدئي لم تتحدد إجابته بعد أو بعبارة أدق لم تكتمل إجابته بعد، لأن النظام المصري بعد الثورة لم تكتمل ملامحه وتوازناته بعد، وإن كان يسير في هذا الطريق، وهو يتحدد عبر عملية الصراع السياسي الذي يجري الآن بين تيارات مختلفة وقوى سياسية متباينة، ونحن في مجرى الثورة، وحلقات أحداثها لا تزال موصولة، وأقصى ما نستطيع استخلاصه الآن هو أن

(1) قدمت هذه الدراسة في ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في تونس في شهر أكتوبر 2012 بعنوان الدين والدولة في الوطن العربي ونشرت في صحيفة الشروق القاهرية في أربعة أيام متتالية آخر أول نوفمبر 2012.

نتبين حقيقة الأوضاع الجارية والقوى السياسية التي تتعامل مع بعضها البعض بالصراع أحيانًا وبالجدال والمحاورة أحيانًا أخرى، وهي القوى التي نتجت عن الوضع الثوري خلال العام ونصف العام المنصرمين منذ 25 يناير 2011.

وأنا أكتب في هذا الموضوع من وجهة نظري عن الحالة المصرية، وهي وجهة نظر أكاد أقول إنها متبلورة في عدد من المكونات الفكرية المحيطة بالموضوع بالنسبة للدولة المصرية وأثرها في المجتمع وأثر الجماعة الوطنية فيها، وبالنسبة للدين كمرجعية تعبر عن الحالة الثقافية السائدة بالنسبة للمصريين .

وأشير إلى هذه المسألة لأن النقاط الإرشادية التي وردت في خطاب المركز بإسناد هذا الموضوع إليَّ، لم تكتف فيما ظننت بأن تبين حدوده حتى لا يتداخل مع موضوعات أخرى مطروحة في الندوة، ولكنها أكاد أقول إنها عكست وجهة نظر عن الموضوع ذاته من حيث تمام سيطرة تيار معين على الدولة، ومن حيث وجهة النظر الدينية التي يتبناها.

وإن الصورة في ظني من هذين الطرفين أكثر تعقيدًا وتركيبًا وأكثر تداخلًا وأبعد عن الحسم في إمكان الاستنتاج غير الظني .

(2)

نحن نعلم أن أية ثورة تكون عادة بحشد قواها للإطاحة بالنظام القائم، ويشارك في ذلك عادة قوى سياسية متباينة الأهداف، وقد تكون متخالفة في تشكلها الثقافي العام أيضًا، لكي يجمعها التصميم على إسقاط النظام القائم، والنظام المذكور يتمثل في أشخاص الحاكمين وفي التنظيمات الحاكمة، وفي تشكيلات النخب السياسية التي قام هذا النظام في إطار توازنات تقوم بينها، وإن أي نظام سياسي يتشكل في تبلوره المستقر من أشخاص وتنظيمات وتوازنات نخب ويدور في إطار العلاقات بين بعضها البعض .

وإن هذه المرحلة من مراحل الثورة، الخاصة بالتقاء القوى الثورية على إسقاط النظام القائم، عادة ما تكون أسهل مما بعدها، لأن القوى التي تقوم بالثورة وتتجمع من أجل هذا الإنجاز رغم التباينات السياسية بينها، تكون تلاقت على عقيدة أن النظام المراد إسقاطه قد صار يقف حجر عثرة كحائط صد مانع في وجه أي تعديل أو تغيير ترى كل من هذه القوى وجوب تحققه لصالح الجماعة السياسية ولإنجاز حاجاتها الملحة، مع تباين هذه القوى في نظرها لصالح الجماعة ولحاجاتها الملحة .

ومفاد أن الحراك الثوري أزاح النظام السابق، لا يعني أنه حطم جميع عناصر وجوده وهياكله الاجتماعية والتنظيمية، لكن يتحقق الجانب الأهم من الإزاحة بتقويض هياكل النظام وخلخلة التوازنات والعلاقات الاجتماعية والسياسية بين أشخاصه ونخبه حسبما كانت قائمة فيما قبل الثورة، وتكون الخلخلة بالقدر الذي يفقد النظام القدرة على السيطرة على الأوضاع السياسية .

وبهذه الإطاحة أو بهذه الخلخلة المفقدة للسيطرة يكون قد ظهر فراغ في الحكم، فراغ سياسي وتنظيمي مما يستدعي أن تحل محله قوة سياسية أو قوى أخرى، وإن القاعدة التي تكاد تكون أقرب ما يكون إلى القانون في السياسة، هي أن من أزاح النظام السابق يكون هو المرشح للحلول محله، سواء كانت قوة واحدة أو قوى متعددة تشاركت في أعمال الإزاحة، لكن الصورة في الواقع لا تقوم بهذه البساطة التي يعبر بها هذا التعميم المجرد من ذكر القاعدة، وذلك على تفصيلات يتعين الإشارة إلى بعض عناصرها العامة.

فإن القوة السياسية المعنية هنا يقصد بها الجماعة المنظمة، ويقصد بالتنظيم أن يكون لها القدرة على جمع المعلومات واتخاذ قرار بشأنها فيما تواجه من أمور السياسة الجارية وذلك في إطار ما اجتمعت عليه من فكر وأهداف، وأن لها في ذات الوقت من شبكات التنظيم البشري ما يمكنها من إنفاذ هذا القرار المتخذ

منها، وذلك بما يؤثر في مجرى الأحداث بالفاعلية المعتبرة، وذلك سواء بتحريك شعبي منظم، أو بتحريك تنظيمات أخرى نقابية أو اجتماعية، أو بتحريك أجهزة من أجهزة الدولة، أو بإشاعة جملة من الأوضاع تؤثر في سياسات الآخرين وتصرفاتهم بالتزكية أو التفكيك لها .

ومع تعدد القوى التي تكون شاركت في أفعال إزاحة النظام السابق، يتعين تقدير حجم التأثيرات التي شاركت فيها كل من هذه القوى، وهذا الحجم يقاس بالنسبة لكل منها حسب تأثيره في أفعال الإزاحة، من حيث القوة السياسية المعنية شعبيًّا مثل الأحزاب والجماعات، أو من حيث موضع هذه القوة السياسية من دوائر الحكم في الدولة بما يجعل لحركتها أثرًا فعالًا في سير الأحداث مثل الأجهزة العسكرية وغيرها، أو من حيث الأدوات التي يكون في الإمكان استخدامها للتأثير على الرأي العام وردود فعله مثل وسائل الإعلام، أو من حيث القدرة المادية مثل رجال الأعمال النشطين في العمل السياسي، باستخدام ما يحوزونه من إمكانات مادية للتأثير في أي من القوى السابقة.

وإن حصيلة كل من هذه القوى السابقة في الفعل الثوري المزيح للنظام السابق يكون لها حسابها من بعد في المشاركة في النظام الجديد، وتتأثر أوضاع المشاركة في النظام الجديد بحسب التوازنات التي تنتج عن الأحجام النسبية لكل من هذه القوى في علاقاتها بعضها مع البعض.

وثمة عنصر آخر يعقد الصورة السابقة، ويرد من أن الحالة الثورية التي تكون تفجرت في ظروف سخط شعبي عام، هذه الحالة تكون مع الفعل الثوري للجماعات المنظمة، وهي أعداد وأحجام جماهيرية قد تفوق كثيرًا جدًّا قدرة القوى المنظمة التي أشعلت الثورة أو حركات أحداثها الأولى، وهي تكون جماهير لم تأت من قنوات العمل التنظيمية، وبعضها يرد من جماعات منظمة في غير العمل السياسي، ولكنها تحولت تلقائيًّا مع المد الثوري لاستخدام قنواتها التنظيمية الاجتماعية أو

النقابية أو الثقافية أو الخدمية للعمل الثوري، وهؤلاء جميعًا بحركاتهم التلقائية الحاشدة يصير لهم فضل كبير في إزاحة النظام السياسي المستهدف إسقاطه من قبل الثوار، لكن هذه القوة التلقائية المضافة مع أثرها الكبير في الإنجاز السياسي في إسقاط النظام لا يكون في استطاعتها المشاركة في التشكيلات النظامية التي يمكن أن تتولى الحكم من بعد الثورة، وهذه الكتلة الشعبية يكون على القوى المنظمة دائمًا أن تصارع مع بعضها البعض في جذب هذه الكتلة أو أجزاء منها لتقوى بها على القوى الأخرى في موازين المشاركة في السلطة الجديدة.

ويزيد الأمر تعقيدًا أيضًا، أن القوى المنظمة المشاركة في إزاحة الوضع السابق، أنها في علاقاتها مع بعضها البعض إنما تتعدل وتختلف توازناتها النسبية مع بعضها البعض، بعد إزاحة النظام السابق، ذلك أن الفعل الثوري عندما أزاح النظام القديم بأشخاصه وعلاقات نخبه، يكون ترك فراغًا من شأنه أن يغير من التوازنات التي كانت قائمة بين قوى الثورة ذاتها، عند فراغ الحكم وتغير العلاقات السياسية والاجتماعية الناتج عن الفعل الثوري، من شأنه أن يغير بالإضافة أو النقصان أو التعديل في مجالات القوة السياسية، بالنسبة لكل من قوى الثورة النظامية، فمن كان أكثر فاعلية في تحطيم قوة النظام السابق ليس بالضرورة يكون الأكثر فاعلية في تحديد أوضاع النظام الجديد، ومن كان أقل فاعلية في ذلك التحطيم قد يكون أكثر تأهيلًا في تولي مراكز في الدولة الجديدة، وهكذا فإن التوازنات بين قوى الثورة في عمليات الإزاحة للنظام السابق تختلف عن توازناتها في العمل السياسي التالي لهذه الإزاحة، بتغير الأحجام وباختلاف الأهداف وبتباين المؤهلات الفنية ونوع من الخبرات المكتسبة.

وإن كل هذه التعقيدات تثير وجوه صراع أو بالأقل وجوه جدال واحتكاكات بين قوى الثورة التي تشاركت في أفعال الإزاحة، وهو صراع يثور حول الأهداف المبتغاة من الثورة، وحول حصة كل من قواها في المشاركات التالية ضمانًا لتحقيق الأهداف المرجوة ولتشكيل النخب الجديدة المسيطرة والتوازنات بينها. ونكون

في كل ذلك ما زلنا في إطار العملية الممتدة، وهذا الصراع الجديد يدخل فيه كل ما استجد من تعديلات وقد يصل إلى حد التشابك بين هذه القوى، وقد يكون أكثر هدوءًا وأبطأ مسعى، لكنه في كل الأحوال يكاد يكون حتميًّا عند تعدد القوى التي شاركت في الثورة.

وهذا ما عرفنا من تتابع الثورات المصرية في تاريخها المعاصر، بدءًا من محمد علي في 1805 إلى عرابي في 1882 إلى وفد 1919 إلى ثورة 23 يوليو 1952 إلى ما لا نزال نحياه في ثورة 25 يناير 2011.

ومشكلة هذا الصراع الناشئ عن المرحلة الثانية للثورة، أنه صراع تزداد حركته صعوبة وتميل إلى الحدة وطول المدة وصعوبة التوقع بفعل عوامل، منها:

أولًا: أن تكون قوى الثورة متقاربة في تأثيرها وفاعليتها بحيث لا يملك إحداها أو بعضها إمكان الحسم السريع في ترتيب أوضاع النظام الجديد.

وثانيًا: أن تكون قواها الذاتية والنظامية قبل الثورة وأثناءها ليست من التبلور والتحدد بما يساعد على إمكان الحسم الأسرع، وذلك كثيرًا ما يحدث عندما يكون الحراك الشعبي التلقائي المنضم للثورة أثناء شبوبها أكبر كثيرًا من حجم القوى المنظمة التي أشعلت الثورة وأطلقت شراراتها الأولى، وفي هذه الحالة يكون الكثير من القوى النظامية ليس على بينة من حقيقة حجمه وفاعليته السياسية الحقيقية، ولا يعرف مدى قوته الذاتية معرفة أقرب إلى التحدد الكافي لحساب مدى طموحه في المشاركة السياسية بعد مرحلة الإزاحة.

وثالثًا: ألا تكون على بينة مما تعدل به موقعها السياسي وقدراتها الفعلية بعد إزاحة النظام السابق، وذلك بالنسبة لقدرتها الذاتية وقدرة غيرها من شركائها، ومن ثم ترتبك الحسابات السياسية ويصير الصراع السياسي بين هذه القوى أقرب للتكهن والتقديرات الظنية البعيدة عن الحسابات الدقيقة ذات الأبعاد المقدرة، ويصير كل من القوى المتصارعة إنما يتحسس قوته وقوة غيره أثناء

عملية الصراع ذاتها بالتجربة والخطأ، ويفضي ذلك كله إلى شمول الموقف السياسي كله بغلاله من عدم التيقن وعدم إمكان التقدير والتوقع والحساب.

(3)

كانت مصر معبأة بالحالة الثورية من بضع سنوات قبل حدوثها في 25 يناير 2011. وكانت النخبة الحاكمة محصورة في عدد محدود جدًّا من رئيس الجمهورية وأسرته وبعض رجال الأعمال المحيطين بهم وعدد محدود من غير رجال الدولة القابضين على أجهزة الأمن والاقتصاد، وتحولت مصر إلى مجتمع تسيطر عليه هذه القلة القليلة جدًّا، تحكم سياساته وتسيطر على ثرواته وتفكك نظام دولته وتهدم أسس التطور الحضاري ذاتها، وهي فئة مغلقة على ذاتها تزداد مع الأيام ضيقًا وانعزالًا وشراسة.

وحرصًا منها على دوام بقائها اتبعت سياسة التحطيم لأي تشكيل أو جهاز تنظيمي يمكن أن يتشكل فيه قرار خارج إرادتها، سواء أجهزة المجتمع كالأحزاب أو النقابات العمالية والمهنية والجمعيات، أو من أجهزة الدولة ذاتها في غير مجال حفظ الأمن الداخلي لهذه النخبة في مواجهة الشعب. لذلك فإن عموم السخط لم يكن يقلقها في السنوات الأخيرة،لأنها أجهزت بالتفكيك على أية تشكيلات تنظيمية يمكن أن يتبلور فيها قرار قابل للتنفيذ ضد مصلحتها.

وقد سبق أن كتبت في ديسمبر 2010 [1] ما يشير إلى هذا الوضع وما هي الإمكانات للخروج منه وإلى المظان التي يمكن أن يبدأ منها الحراك الثوري من خلال ما هو ممكن ومتاح في هذا الظرف الضيق:

(1) نشرت مقدمة لكتاب الأستاذ محمد علي خير الذي صدر في هذا الوقت قبل ثورة 25 يناير بعنوان «الطريق إلى قصر العروبة»، وهو يتعلق باحتمالات ما بعد نهاية مدة انتخاب حسني مبارك.

«نحـن عندمـا نرى ضعـف الحركة الحزبيـة في مصر وتهافتهـا الواضح، فإنما يقتـضي الإنصاف منـا ألا نرجع ذلـك إلى أوضاعها الداخلية فحسـب، ويتعين أن نعـترف أن مـن أسـباب هـذا الوهـن أن السياسـة المتبعة على مدى سـنوات وسـنوات، خاصـة في العقدين أو الثلاثـة الأخيرة، قد عملت عـلى القضاء على هذه التشكيلات الاجتماعية، إذ إن الشعب لا يعد حقيقة ملموسة إلا بالتنظيمات التـي ينظم فيها فئـات وطبقات وتجمعات. والأحزاب لا تسـتطيع أن تكون لها حركـة فاعلـة في الشـأن السـياسي إلا من خـلال صلاتهـا بالتجمعات الشـعبية العديـدة الكائنة والموجودة بين الناس، سـواء كانت هـذه التجمعات التنظيمية ذات وجـود تقليـدي مثـل القبائـل والطوائف حيـث توجد في بلاد لسـنا منها، أو تجمعـات تنظيميـة حديثة مثل النقابـات والاتحادات العماليـة أو الفلاحية أو الرأسـمالية، وبغـير هـذه التشـكيلات لا يتحـول الـرأي العام السـياسي إلى قوة مادية».

ثمـة تنظيـمات مهنيـة عسـكرية ومدنيـة، وهـي ذات وجـود ضروري،لأن وظائفهـا الاجتماعية والمهنيـة لا يمكن أن تتحقق في الحياة الاجتماعية الجارية إلا بهذا الوجود، مثل مؤسسـات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وهي تنظيمات قادرة طبعًا على الحركة المهنية والوظيفية في المجال الوطني الذي رسم لنشاطها، وهـي تقـوم بوظائفها المتخصصة المرسـومة لها بالأسـلوب الرتيـب المعتاد، ولا تخرج عنه ولا تتجاوزه.

«لكنهـا في موقف حرج يحدث أو في لحظة أزمة مهددة للمجتمع يمكن لأي من هذه المؤسسـات أو بعضها أن يسـتخدم شبكتها التنظيمية لا في أداء وظائفها العادية المرسـومة، بل في القيام بعمل تمليه الضرورة السياسـية الملحة، و تتحول هذه التنظيمات من وظائفها الرئيسـية الرتيبة إلى أداة استثنائية ترى أنها ترفع شرًّا أو تنقذ وطنًا، وحالات ذلك معروفة في التاريخ».

«وثمة تشـكيلات تكاد تكون صغيرة الحجم مـن الناحية التنظيمية وضعيفة الأثر في الحياة السياسـية الجارية، ولا يكاد يحسـب لها حسـابٌ كبير في توقعات المسـتقبل بالنسبة للأوضاع القائمة، ولكن في أحوال أزمة محدقة أو انتفاضة غير منظمة، قد تتيح لأي من هذه التنظيمات ما يمكن أن يتبلور حولها حجم شـعبي مؤثـر في الحياة السياسـية العامة، والتاريخ فيه من الأمثلـة لهذه الحالات الكثير، وإن المطالعـين لأحـداث ثـورة 1919 في مـصر بصورة تفصيليـة يعرفون كيف كانت الجماعات الشـعبية تجتمع في تنظيمات محدودة النطاق وصغيرة الحجم، ثم لا تلبث أن تتقارب وتتجمع في تكوينات أكبر. وهكذا».

«وبـين التصورين السـابقين ما يمكن أن تثمر عنه حركة المسـتقبل من صور وأشـكال وأسـاليب مسـتحدثة، ولا يمكن لمن يتابـع الأحـداث أن يتنبـأ بهـذه الاحتـمالات، لأن حركـة الحيـاة أغنـى كثـيرًا ممـا تنحصر فيـه المعارف السـابقة والتجارب التي مضت، وأن الأزمات تولد طاقات لا تلبث أن تجتمع وتنحشد، ثـم لا تلبث أن تبحث عن مخرج منهـا، أرأيت النبتة الصغيرة الخضراء كيف تجد طريقًا إلى الشمس والهواء رغم ما يطبق عليها من الأحجار الكثيفة؟».

«إن المحافظـين عـلى الأمر الواقـع يقاومون أي حراك يمكـن أن يعارضهم، وهـم في صنيعهـم هـذا يسـتخدمون خبراتهم السـابقة وتجـارب التاريـخ، إنهم يقمعون ما يخشـون من حراك يكـون معارضًا لهم، لكنهم لا يعرفون من صور وأشكال هذا الحراك إلا ما سبق حدوثه، أما ما يثمر عنه الواقع الجديد من صور وأشـكال جديدة لم تكن معروفة، فهم يفاجئون بها ولا يسـتطيعون مواجهته في الوقت المناسب».

وقـد أردت بهـذا المقتطـف الطويل أن أوضح صـورة الوضع المـأزوم الذي كانـت عليه الحالة الثورية في مـصر قبيل الثورة، وأنه لم يكن من حقائـق الوجود الملمـوس ما هو مرشـح ومؤهل للإنجـاز الثوري المأمـول، وأن التطلع كان إلى

حلـول مسـتجدة واسـتثنائية يتجـه إليها الرجـاء لتوجد بالحراك الثوري نفسـه ويتفتـق عنهـا، ولهذا الوضع أثـره من بعد في مسـار الثورة بعد إنجـاز مرحلتها الأولى بإزاحة النظام القائم.

(4)

الحاصل أن الحركة الشعبية التي فجرت ثورة 25 يناير كانت صاحبة السهم الأول في إسقاط نظام حسني مبارك، بدأت يوم الثورة ونمت من حيث الحشود الشـعبية على نحو بالغ السرعة، وصلت إلى ما يقدر ببضعة عشر مليونًا في المدن الرئيسـية والأقاليـم، بـما أظهـر للعيان اسـتحقاقها للوصـف الثوري، تماسـكًا وانتظامًا وحشودًا وتصميمًا وتناميًا في كثافتها وفي مطالبها بإسقاط النظام.

إلا أنها لم يكن لديها القيادات التنظيمية المؤسسية التي يمكن أن تحيل الحراك الثـوري إلى قوة منظمة يتولد عنها ما يمكن أن يتولى السـلطة أو يحل محل النخبة الحاكمة المزاحة، والأحزاب المعترف بها رسميًّا ضعيفة لم تُعرف لها مساهمة كبيرة في إشـعال الثورة ولا في تحريك معتبر للثائرين ولا تنظيم فعال لهم .وقد أشـعل فتيـل الثورة جماعات شـبابية محدودة العـدد، وكان الاندفـاع التلقائي هو المعين وهـو ما تحولـت به شرارة الإشـعال إلى لهـب أرق النظام السـياسي القائم، وإنَّ تحول الشرارة من إمكان إشعال سيجارة إلى استطاعة إشعال حريق مدمر لأبنية ومنشـآت يتوقـف على حجـم الوقود المتـاح، وكاد ألا يكون له وجـود تنظيمي مؤثر إلا جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه وجود وإن رجح الآخرين فإنه لم يكن بالحجم ولا بالقدرة التي تجعله يتحكم في مسار الحركة الثورية.

وكان ثمـة قيـادات فكريـة وثقافية ثورية مشـهود لهـا بالوطنيـة والمكافحة، بخاصة خلال السـنوات السـت السـابقة منذ سـنة 2005، وسـاهمت مساهمة ذات شـأن وغير مشـكوك في أثرها المعتبر، وسـاهمت في تهيئة الحالة الثورية التي

انفجرت شعبيتها الكاسحـة من 25 يناير حتى 10 فبراير، إلا أن هذه القيادات لم تكـن ذات روابـط تنظيمية قادرة على التحريك الشـعبي المنظم بقرارات تتخذ وتعليـمات حركية تُتبـع وأهداف تُنفذ، فهي لم تكن قادرة على بلوغ الثورة هدفها وهو إحلال حكم جديد محل الحكم المزاح.

وكان ثمـة حـركات احتجـاج شـعبي وتحـركات اجتماعية حاشـدة، عرفها عـمال المصانـع في الكثـير مـن أقاليم مـصر ومدنهـا وموظفـو إدارات ومصالح وطوائف اجتماعية، وذلك مدة السـنوات السـت أو السـبع السابقة، وهي يقدر عددهـا بالمئات من حـركات التجمع والاحتجاج والاعتصـام، وكانت تتراوح مطالبها من المطالب الاقتصادية المتعلقة بالأجور والعمالة، وبين المطالب المتعلقة بالحريات والإفراج عن المعتقلين، وبين المطالب الفئوية الخاصة بالمسـاواة، وكل ذلك نمت به ثقافة التجمع والخروج والاحتجاج حتى صارت منتشرة.

وقد أرهص ذلك للحدث الكبير، ولكن كل هذه الحركات عندما حدث كل منهـا إنما حدث بشـكل متناثر ومعزول بعضه عن بعض، ولم تسـتطع الأحزاب القائمـة أن ترتبط بها وأن تشـملها بروابـط تنظيمية تمكن من تحـول هذا الحراك الاقتصـادي الاجتماعي إلى حراك سـياسي لتنظيمات سياسـية محـددة ولتتأهل به للحلول محل النظام الساقط في السلطة .

لذلـك فإن هـذه الثـورة الجماهيرية الحاشـدة التـي فاجأت القـاصي والداني وفاجـأت صانعيهـا أنفسـهم بحجمها الهائـل وبتناميهـا المطرد وبتحديهـا إرادة حسني مبارك ووعيها المصمم على هدف الإطاحة به وبنظامه، وبذكائها الجماعي في اكتشـاف كل محـاولات التضليل وزيف الوعود غير الحقيقيـة، وبقدرتها على تصعيـد الموقـف السـياسي والتمسـك بأهدافهـا وبحسـها السـلمي ومحافظتها على السـلمية في مواجهة عنف السـلطة التي مارسـت ضدها القتل والتجريح، وبتمييزها بين العدو والصديق أثناء الحراك الثوري، بكل ذلك فهي لم تكن ذات

قيادات مشتركة تعبر عنها وتتحدث باسمها، سواء من تنظيم واحد أو من عدد متحالف من التنظيمات.

ولعل ذلك كان من توفيق الله سبحانه لهذه الحركة في مرحلتها الأولى، لأن عدم تبلور القيادة في أشخاص معينين وفي زعامات وتشكيلات معروفة وسبق التعامل معها، وعدم وجود من يملك من هؤلاء اتخاذ القرار المسموع بالنسبة للجماهير، ذلك ساهم في شل قدرة الحكومة على أن تتصل بمن تتشخص فيهم الحركة والثورة، للتعامل معهم بالقمع أو بالعزل عن القواعد أو بالتضليل بالشائعات أو إثارة الفتن بين بعضهم والبعض.

وقد عُرف أن الحكومة بمستويات عالية تصل إلى رئيس المخابرات العامة الذي عين وقتها نائبًا لرئيس الجمهورية حاول الاتصال والحديث ببعض من ظن أنهم ممثلو الحركة الثورية ولم تنجح مساعيه، وكان أحد أسباب ذلك أنه لم يكن لفرد أو لعدة أفراد ولا لجماعة معينة أن تدعي أنها تملك السيطرة على الحشود الثائرة أو التأثير الفعال في حركتها.

ويبدو أن ما ساهم في إنجاح الثورة في إزاحة نظام الحكم القائم رغم غياب القيادات والتنظيمات القادرة على السيطرة على حركة الجماهير هو هذه القدرة التي لدى الشعوب في أن تندرج في الأزمات في حالة شعورية واحدة ينجم عنها موقف واحد أو مواقف متجانسة، سيما إذا كانت لا تعرف فروقًا ثقافية عامة آتية من الاختلافات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية.

لكن كل هذا شيء، أما الشيء الآخر فهو ما يتعلق بما يأتي بعد إنجاز ما اجتمع الناس عليه من إسقاط النظام السياسي والنظر فيمن يحل محله وما هي السياسات التي يتعين اتخاذها، كما أن السلطة السياسية في الدولة هي تشكيل مؤسسي يجمع إرادات وينظمها ويصدر قرارات ويدفع أفعالًا من خلال جماعات بشرية منظمة، وثمة قنوات لتجميع المعلومات وتشكيلات لدراسة الواقع

الجاري ونظم قانونية أو عرفية لدراستها ثم إصدار القرارات بشأنها، وتوزيع مهام العمل والتنفيذ. والثورة الشعبية بغيتها في النهاية سلطة الدولة والإمساك بمؤسسة الحكم، ولا يستقيم تحقيق هذا الأمر مع وجود فراغ مؤسسي، لأن جهاز الدولة لا يحتمل الفراغ التنظيمي ولابد لمن يمسك به أن يكون له كيان تنظيمي، وهذا بالضبط ما لم يكن الفعل الثوري الحاصل يملك منه تنظيمات تمثل مجتمعة أو منفردة هذا الشمول الشعبي الحادث، وإن أقوى التنظيمات الشعبية الموجودة وقتها لم يكن يملك من الحجم التنظيمي الفعال ما يجعلها قادرة على ذلك. لذلك تقدم الجيش لملء هذا الفراغ، والجيش مؤسسة نظامية تخضع لشرعية الدولة القائمة ولقراراتها، وهي في التحليل النهائي تمثل عمود الارتكاز النهائي لأية دولة، وحركة الجيش الحاصلة أثناء الثورة في بدايتها حركة شعبية بالنسبة لنظام حسني مبارك، فإن حكومة مبارك هي من استدعت القوات المسلحة للنزول في الشوارع لمواجهة الحركة الثورية بعد أن عجزت الشرطة عن هذه المواجهة، وبعد أن نزلت القوات المسلحة الشوارع وسيطرت على المدن الرئيسية بقرار شرعي صادر لها من رئيس الجمهورية حسني مبارك، لكنها لم تنفذ المهمة المطلوبة منها، وامتنعت عن مواجهة الجماهير بالعنف، ولا يوجد في الثقافة المصرية الشعبية ما يذكر أن القوات المسلحة المصرية سبق أن واجهت جماهير المصريين بالعنف، ونتج عن ذلك أن الجماهير الثائرة السلمية استقبلت المصفحات بمشاعر الود منذ نزولها للشوارع، ولم يكن انضمام القوات المسلحة إلى الحركة الشعبية يستدعي تحركًا مضادًّا لشرعية الدولة القائمة لأنها هي من استدعت هذه القوات للحركة، إنما كان هذ الانضمام يأتي بموجب قرار من قيادة الجيش المتحرك بالانضمام للثورة. وهذا ما حدث في 10 فبراير عندما اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة القائد العام وفي غياب قائده الأعلى حسني مبارك وأصدر البيان رقم واحد عن حرصه على الشعب المصري ومكتسباته، وفي اليوم التالي أعلن تنحي حسني مبارك عن الرئاسة في 11 فبراير.

وسـدت القـوات المسـلحة الفـراغ الحـادث في الحركـة الثورية مـن الناحية التنظيميـة، لأنهـا أعلنـت تحقيق فعـل الإزاحـة للنظام وسـيطرت عـلى الحركة بوصفها المؤسـسي، وصارت شريكًا في الثورة لأنها وفرت بتشـكلها المؤسسي ما كانت القوى الثورية تفتقده وقتها.

(5)

سـبقت الإشـارة إلى أن ثمة قاعدتين سياسيتين شـبه مطردتين، وهما : أن من يحقق الإطاحة بالنظام القديم هو من يكون مرشحًا للحكم من بعده، وأن العبرة في ذلـك بالقوى السياسـية المنظمة التي تكون لها تشـكيلات قـادرة على إصدار القـرارات وعلى الفعل التنفيذي لها، وبهذين الأساسـين يمكن النظر في أحداث ما بعد الإطاحة بنظام مبارك؛ لأن المشهد السياسي الذي تتابعت حلقاته من بعد الإطاحـة يـدور حول تبين ما هي القوة أو القوى السياسـية التي سـتتولى الحكم منفردة أو بالمشاركة.

القـوة المنظمة الأولى هي قـوة جهاز الدولة المصري، ويتعين الإشـارة إلى أن هـذا الجهاز كانت له مشـاركته فيما عرفت مصر من ثـورات في تاريخها المعاصر، وأولها ثورة المصريين بين 1800 – 1805، وكانت مشاركة بين الحركة الشعبية تحت قيادة أزهريين وتجاريين وبين فصائل من القـوة العسكريـة متمثلة في محمد علي، ثم ثورة 1881 – 1882 التي قامت مشـاركة بين القوات المسلحة برئاسة أحمد عرابي وبين جماهير مصرية عبَّر عنها ما عرف بالحزب الوطني وقتها، وثورة 1919 لم تشارك فيها المؤسسة العسكرية لأن كتلتها الأساسية كانت موجودة في السودان منذ أعوام 1896 – 1899، وبقيت هناك حتى خروج الجيش المصري من السـودان بإقصاء من الإنجليز في سـنة 1924، ولكن جهاز الدولة المصري المدني شارك في هذه الثورة بإضراب شامل له أفقد الإنجليز القدرة على السيطرة

على حكومة البلاد فسـارعوا بالاعتراف باستقلالها في 1922 م وثورة 23 يوليو 1952 بطبيعـة الحـال، لمـا قامـت بحركة سياسـية مـن داخل القوات المسـلحة بواسـطة ضباط من الرتب الوسـطى فيها، ثم ثورة 25 يناير الأخيرة التي بدأت بفعل شـعبي ثوري ثم حسـمت وقائعها حركة القوات المسـلحة في 10 فبراير، وهـي ثورة هدفهـا الأسـاسي بنـاء التشـكيلات الديموقراطية الحقيقيـة النزيهة المعبرة عن الشـعب المصري، فهي شـعبية في بَدء اشـتعالها وفي هدفها وشاركت فيها القوات المسلحة معبرة عن جهاز الدولة المصري .

وجهـاز الدولـة فيـما نعرف يقـوم بنوعـين من المؤسسـات من حيـث أصل تشـكيله الحديث، **نوع** يتصل بالشـأن السـياسي من حيث تقدير المواقف واتخاذ القـرارات، ويتمثل أساسًـا في رئاسـة الجمهورية والـوزراء أو في المجال النيابي. **والنوع الثاني** يقوم في الأسـاس بوظائف مهنية بعيدة نسـبيًا عن التصدي المباشر للعمل السـياسي ، وهما في الأساس القوات المسـلحة والقضاء، وقد قام حسني مبارك ونظامه بإضعاف أجهزة الدولة المتعلقة بغير حفظ أمن النظام الذي يرأسه وعمـل على تفكيكها، لأنهـا كانت جميعها قد بنيت في عهد جمال عبد الناصر على أسـاس شـمولية إدارتها للمجتمع المصري بالنسـبة لإدارة الاقتصاد والخدمات والمرافق وغيرها.

وكان حرص نظام مبارك على تغيير هذه الوظائف ونقلها إلى النشاط الخاص لصالـح النخبة الحاكمة الطفيلية، كان مقتضاه تفكيك روابط أجهزة الدولة، كما أن مقتـضى السـيطرة الفردية للحاكم عـلى الدولة يوجب عـلى الرئيس الفرد أن يفـكك كل ما هـو دونه من مؤسسـات العمل حتى لا تكـون عنصر ضغط على إرادته الطليقة ولتكون أسـلس قيادًا له. وذلـك فيما عدا طبعًا أجهزة الأمن التي تصير تحت إشرافه المباشر هو والنخبة المرتبطة به.

لذلك صارت مؤسسات الدولة السياسية مفككة وضعيفة، والمؤسسات غير السياسية بعيدة عن النشاط السياسي، وكانت إحدى وسائل التعامل معها هي شغلها بمشروعات وأعمال بعيدة عن تخصصها المهني الوظيفي، فلما انهارت دولة حسني مبارك وأطيح معها بالمؤسسات السياسية، سواء الرئاسة أو الوزارة أو المجالس النيابية، بقيت المؤسسات غير السياسية أصلًا وهي الجيش والقضاء، وفي خلال أزمة الحكم التي تولدت مع الحراك الثوري تحول الجيش بقيادته المهنية التقليدية إلى العمل السياسي سدًّا للفراغ السياسي الحاصل كما سبقت الإشارة، وبدأنا نلمح في القضاء نزوعًا إلى التحرك السياسي من خلال الدعاوى المرفوعة أمامه.

ويلاحظ أن قيادة القوات المسلحة التي تحركت في هذا الشأن السياسي كانت قيادة مهنية بحتة لم تتمرس في أساليب العمل السياسي ولم تتراكم لديها خبرات سابقة فيه، لأنه كان ممنوعًا عليها بحزم وصرامة الاشتباك في العمل السياسي ولو بإبداء الآراء فيه، وكانت تتكون من قيادات عسكرية صرفت حياتها كلها في العمل المهني بعيدًا عن الخوض في الشأن السياسي، وبلغت في مهنتها أقصى ما يصل إليه الطموح المهني من رتب وظيفية وفي آخر العمر المهني، وألقيت عليهم المهمة السياسية مع الثورة بغير خبرة ولا وقت لاكتساب الخبرات في مرحلة عمرية يصعب فيها أن يخوض الإنسان في التجربة والخطأ ليتعلم مالم يسبق له الاتصال به من معارف، ومن هنا نلحظ ضعف الأداء السياسي الواضح لهذه المؤسسة عندما استلمت السلطة بغير إعداد مسبق حلًّا لأزمة وطنية حلت.

(6)

أما القوة المنظمة الثانية فهي جماعة الإخوان المسلمين، وهي تمثل القوى المنظمة الأساسية في النشاط السياسي الأهلي غير الحكومي، لما لها من أبنية تنظيمية تعتبر الأقوى في مجال النشاط الأهلي في مصر ، من حيث العدد ودرجة الانضباط التنظيمي والاتساق الثقافي السائد بين صفوفها، وقد ساهمت الجماعة في العمل الشعبي الذي شكل الجسم الأساسي للثورة الشعبية، وهي إن لم تكن من أطلق شرارات الثورة والدعوة بالتحريك لها، فإنها كانت بعد ذلك ذات حراك شعبي دار بدرجة من الانضباط ينبئ عنها سلوك يجمع بين إنكار الذات بعدم الإشارة إلى نشاطهم منسوبًا للجماعة مع الاستعداد لتقديم التضحيات، فكان تشكيلهم التنظيمي خلالها يفوق أي تشكيل تنظيمي لأية قوة حزبية مفردة أو جماعة سياسية أخرى .

ولكن جماعة الإخوان المسلمين في ثورة 25 يناير، لم تكن كما كان الوفد مثلًا في ثورة 1919م. كانت قوة سياسية فعالة بما لا يقارن معها فصيل سياسي أهلي آخر، ولكنها ليست قوة حاكمة؛ أي ليس لها من درجة القوة ما يمكنها من أن تقود الثورة أو يكون لها القرار الحاسم في مسيرتها وفي تزكية أي من المواقف السياسية التي تَجِدُّ. هي ليست مثل وفد 1919 في مصر، ولا مثل حزب المؤتمر في الهند أو حزب الكومنتانج أو الحزب الشيوعي في الصين بالنسبة للثورة التي حدثت في كل من هذين البلدين، فهي ليست قائدة وليست ذات أغلبية مؤثرة لابد أن يعمل حسابها ، وهي إن استطاعت من بعد أن تصل إلى الحكم فلابد أن يكون ذلك بمشاركة غيرها لضمان استقرار هذا الوصول.

وفي هذا الصدد ينبغي استدعاء الخبرة التاريخية لمصر، وإدراك ما يعتبر من الخصائص من هذه الخبرة، فإن وفد 1919 بوصفه تنظيمًا شعبيًّا أهليًّا استطاع أن يكسب من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات الأولى التي جرت بعد الثورة

بأربع سنوات في نهاية 1923، وفقًا لدستور ونظام انتخابات أعده أعداء الوفد وقتها سواء الملك أو الأحرار الدستوريون، استطاع الوفد أن يكسب أكثر من 90٪ من مقاعد هذا المجلس. ومع ذلك لم تستمر حكومة الوفد في الحكم أكثر من عشرة شهور استقالت بعدها، وحل مجلس النواب، وخلال ثلاثين سنة من عمر هذا الدستور في مصر حتى 1952، جرت عشرة انتخابات منها ستة انتخابات نزيهة حصل الوفد على الأغلبية فيها جميعًا بما لا يقل عن 70٪ التي حصل عليها في 1950، ومع ذلك لم يتح له الحكم طوال الثلاثين سنة إلا نحو سبع سنين وشهور، ولا تزيد أقصى مدة متصلة قضاها في كل مرة على سنتين.

وهذا مثال أرجو به أن أوضح أن مراكز القوى السياسية في المجتمع ليست فقط تتمثل في الأغلبية الشعبية ولا في التنظيم الحزبي الواسع المنضبط، وأن القوة السياسية الفعالة المؤثرة، قد تكون متمركزة في وسائل الإعلام وأجهزته، بما يهيئ لها تأثيرًا كبيرًا على صياغة الرأي العام وإبراز مسائل سياسية يفيدها إثارتها أكثر من غيرها مع تشكيل وجهات النظر لدى الأغلبية غير المعنية بالشئون السياسية وبما يرتب ردود فعل تلقائية سابقة التجهيز، وقد تكون هذه القوة السياسية متمركزة في رجال الأعمال بما لديهم من تأثير على جمهور مرتبط بأعمالهم، فضلًا عما يوجهون إليه من فوائض دخولهم ما يدعم أنشطة مؤثرة في العمل السياسي .

(7)

والحاصل أن ما أسفر عنه المقياس الانتخابي من تأييد شعبي لجماعة الإخوان المسلمين، لا يتأتى من النظر في نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية الجارية في 19 مارس 2011 بعد الثورة، التي كانت تتمثل في 77.2٪ للمؤيدين للتعديلات و22.8٪ للمعارضين لها، لأن هذه التعديلات كانت تتعلق فقط

بأحكام دستورية تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديموقراطي نزيه، سواء المجلسان النيابيان أو رئاسة الجمهورية، مع ضمان نزاهة الانتخابات، وأن تنتخب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، تختار هي من المجلسين المنتخبين بطريقة ديموقراطية، ولا تكون هذه الجمعية مشكلة بالتعيين من غير منتخبين. ولم يكن بالأحكام المستفتى عليها أي نص يشير ولو من بعيد إلى ما يتعلق بهوية الدولة، ولا بالشعارات والنداءات التي تميز التشكيلات الدعوية الإسلامية، ومن ثم فإن أغلبية 77.2٪ وإن شملت الإسلاميين فإنها لم تقتصر على مؤيدي التنظيمات الدعوية الإسلامية، وليس من معيار يمكن به تحديد مدى أثرهم في هذا الاستفتاء.

إن ما يمكن أن يرشد إلى حجم التأييد الشعبي الذي حصلت عليه جماعة الإخوان هو انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نوفمبر وديسمبر 2011، وكان نظام الانتخاب يجري بالقوائم الحزبية بالنسبة لثلثي مقاعد كل من مجلسي الشعب والشورى وبالانتخاب الفردي بالنسبة للثلث الباقي، وقد تقدم الإخوان في هذه الانتخابات من خلال جبهة ضمت إليهم بضعة أحزاب أخرى صغيرة، وكانت النتيجة أن مجموع ما حصلت عليه هذه الجبهة من مقاعد مجلس الشعب كلها هو 47٪، وللإخوان من هؤلاء ما تبلغ نسبته 40٪ من مجموع المقاعد، وذلك رغم أن الانتخابات جرت ولم يمض على الثورة أكثر من عشرة شهور.

والمقياس لحجم التأييد الشعبي لجماعة الإخوان هو انتخابات رئاسة الجمهورية، فإن انتخابات الجولة الأولى استوجبت إعادة الانتخاب لعدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم، وإذا كان مرشح الإخوان صاحب الأغلبية النسبية الأكثر فإنها ظلت في حدود الخمسة ملايين صوت بين أربعة مرشحين تراوحت أصوات كل منهم بين ما يدور حول الخمسة ملايين والأربعة ملايين، وكانت نسبة مرشح الإخوان هي

24.78٪، ثم جرت الإعادة بين مرشح الجماعة الدكتور محمد مرسي والوزير السابق الفريق أحمد شفيق فحصل فيها د. محمد مرسي على الأغلبية المطلقة بما لا يجاوز 51.73٪ من الأصوات ويدور في حدود الثلاثة عشر مليون صوت، وكان مجمل أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولى من الانتخابات يبلغ نحو 23.6 مليون شخص وزادت إلى نحو 26 مليون صوت في الجولة الثانية، وقد تولى رئاسة الجمهورية بما يمكنه من استعمال سلطة الدولة في تشكيل الوزارات وغير ذلك .

ولكن يلاحظ أن منصب رئاسة الجمهورية وإن مكَّن شاغله من السيطرة على السلطة في الدولة، فإن أمر السيطرة على جهاز أو أجهزة قديمة تتكون من تشكيلات متنوعة عسكرية وأمنية ومصالح وهيئات تتراوح في القدم والتخصص- ليس بسهولة أن يتولى فرد رئاسة فينصاع له الجميع وإن أظهروا الطواعية والانضباط، لا سيما عندما يكون هذا الفرد أو الأفراد من غير تشكيلاته الأساسية التي تعودوا على التعامل معها ولا سيما إذا كان من غير ذوي الخبرة في إدارة نوع العمل البيروقراطي المؤدى ومن كان خارج إطار التشكل الثقافي الوظيفي المعتاد لدى العاملين بهذا الجهاز أو هذه الأجهزة، ولا سيما إن كانت مدة رئاسته مؤقتة أو من غير المتيقن استمرارها استمرارًا معتبرًا.

وخلال مطالعتي لثورة 1919 وما بعدها في مصر، بدا لي أن أدرس مسألة جذبتني إليها طرافتها، وهي كيف تحولت الثورة إلى نظام، وما هي الآليات وأنواع الصراع التي جرت في هذا التحول، وقد ظهر أن جهاز دولة عميق الجذور والسلطات كالجهاز المصري إنما يشبه القلعة، ومن يحكم القلعة من الناحية التنظيمية إنما يترجح نجاحه في حكمها وإحكام السيطرة عليها بقدر ما يكون من رجالها، وأن القلعة من خصائصها أن من دخلها من خارجها إما أن يسيطر عليها فتدافع عنه وتحميه، وإما أن تسجنه فيصير حبيسًا بها، وهذا ما فسر لنا تردد سعد زغلول زعيم الثورة والسياسي ورجل الدولة المخضرم، في قبول

الحكم بعد أن حصل حزبه على 90٪ من مقاعد المجلس النيابي، ثم استقالته بعد عشرة أشهر فقط وهو لم يصنع شيئًا خلال هذه الأشهر العشرة، وإنما كان يتصرف كما لو كان لايزال في المعارضة فيعلن موافقته واعتراضه ومواقفه دون أن يكون في مكنته أن يتخذ إجراء عمليًا، والقلعة إما أن تحمي وإما أن تحبس حسب نوع العلاقات التي تقوم بين من دخلها وبين رجالها. وإن أجهزة الدولة تملك مد رئيسها بالمعلومات التي يتخذ قراراته على أساسها وهي من يملك طريقة تنفيذ قراراته، وبهذين الأمرين تكون أحاطت بالسيد الرئيس؛ أي تكون قد حاصرته.

ولكنني أوضح أنه في حدود التوجه الإسلامي لجماعة الإخوان المسلمين التي تولى أحد رجالها رئاسة الجمهورية فإن النزوع الإسلامي الذي يظهر في ممارسة رجال أجهزة الدولة لا يكون في الأساس مصدره هذه الرئاسة، لأن الثقافة السائدة في المجتمع المصري بين الغالبية الغالبة من المصريين هي ثقافة إسلامية أو أن مرجعيتها إسلامية، وهذا يظهر بوضوح من انتخابات النقابات المهنية في مصر، إذ إنها عندما تجري بنزاهة ترجح ذوي الاتجاه الإسلامي من بين ما يكون له أغلبية مؤثرة من الفائزين في الانتخابات،والمهنيون فيما هو معروف هم من يكونون الفئة التي تمثل العمود الفقري في كل أجهزة الدولة وفي سائر التخصصات وهم أعضاء في النقابات المهنية بنسبة مؤثرة. وأن هذه الكوادر لديها توازناتها الفكرية بين ما تمليه عليها مهنتها وبين ما يحوط ذلك من ثقافة عامة سائدة مستمدة من المرجعية الإسلامية.

ومن بين عناصر هذه القوى الثانية جماعات السلفيين، وهي لم تكن تؤدي دورًا سياسيًّا ملحوظًا قبل الثورة، ولم يلحظ لها بوصفها السلفي نشاط في الفترة الأولى من الثورة التي أدت إلى الإطاحة بنظام حسني مبارك،ولم يلحظ لها بَدء نشاط سياسي فعال في الشهور الأولى من الثورة، ولكنها ظهرت بوصفها قوة سياسية ذات نفوذ يجب الاعتبار به بعد ذلك. لقد كان نشاطها الأول نشاطًا دعويًّا، ولكن الأوضاع السياسية والاجتماعية تؤدي أحيانًا إلى أن التنظيمات

التي تنشغل بشئون اجتماعية أو ثقافية كالجماعات الدعوية أو الصوفية أو النقابية أو غيرها، قد تلجئها الأوضاع العامة إلى أن تتحول بشبكاتها التنظيمية ورجالها من وجوه نشاطها المعتادة إلى وجوه أنشطة تستجد، وهنا يكون الظهور قويًّا لأنه يصدر عن وجود تنظيمي سابق ذي شأن، ولكنه قد ينطوي على الكثير من التردد في الاستجابة لأنواع العمل الجديد بسبب الجدة وقلة الخبرة في المجال المستحدث، وهذا ما كان من الجماعات السلفية وأظهرها الآن حزب النور والجماعة الإسلامية و الجهاد وغيرها من التنظيمات، وإن ما أتاح للجماعات السلفية أن تظهر سياسيًّا وتقوى نسبيًّا هو تأخر إجراء انتخابات مجلس الشعب عن موعدها الذي كان شبه محدد في يونيو 2011 فتراخت الانتخابات حتى نوفمبر وديسمبر التالي؛ لأن هذه الفترة أتاحت فرصة من الزمن لتحول السلفية الدعوية إلى النشاط السياسي، فكسب السلفيون في هذه الانتخابات نحو 25٪ من المقاعد بمجلس الشعب، وأكسبهم هذا الفوز عزوتهم السياسية فيما بعد.

ولكن يلاحظ أن الحراك السلفي السياسي ليس متجانس الأنشطة والمواقف، وهو يتسم بقلة خبرة في المجال السياسي إلا من جماعات وشخصيات لا تمثل الطابع الغالب والمستمر له، وتتراوح المواقف السياسية بين العديد من التنوعات وقد انعكس ذلك في انتخابات رئاسة الجمهورية، إذ توزع التأييد الانتخابي بين عدد من المرشحين المتنافسين مما أضعف من عزوتهم الانتخابية وخصم من بعضها البعض، وهي إن كان لها قوة حشد سريع، فإن التنظيم المنضبط الذي يمكن من العمل الدائب طويل المدى لم يختبر بعد.

وخلاصة ذلك كله أن هذه القوة الثانية بكل فصائلها ليست بالحجم والإمكانات التي تمكنها منفردة من قيادة حركة المجتمع ودولته، وإن كان لها من الأثر القوي الفعال ما يتعين أن يكون في التقدير في إطار المشاركة الفعالة المؤثرة فيه، وهي ذات خبرات دعوية أكثر منها سياسية، كما أن قوة القيادة العسكرية ذات خبرة مهنية أكثر منها سياسية، وإن هذا النقص لدى الإسلاميين في الخبرة

السياسية سبب قدرًا من الارتباك في الحسابات السياسية، وما يكشف عن هذا المفاد أنه بعد انتخابات مجلس الشعب عملت هذه القوة على إسقاط الوزارة القائمة فلم تنجح، وبعد حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في 14 يونيو 2012 بما أفاد حل مجلس الشعب، عمل الرئيس المنتخب على عودة المجلس ودعاه للانعقاد فلم يتم، وإن الصراع السياسي لا يزال دائرًا بين القوتين المذكورتين الأولى والثانية، ووجه خطأ كل منهما أنها تحاول أن تستبد بالسلطة من دون الأخرى فلا تلبث أن تعرف أن ذلك ليس في مقدورها فتعاود الكرة من جديد.

(8)

أما القوة الثالثة فهي المسماة بالقوة الليبرالية، وهي تتشكل من التنظيمات الحزبية والشخصيات السياسية المستقلة التي خرجت من مرحلة حسني مبارك ضامرة من الناحية الشعبية، بدليل أن نشاطها السياسي المعارض والعالي الصوت لم يؤد بها إلى تشكيلات تنظيمية جماهيرية، وحتى بعد أن تصاعد المد الثوري من 2005 رغم أن حركات الاحتجاج الشعبي تعالت وصارت شديدة الكثافة من هذا التاريخ، وكان ذلك يشكل فرصة للأحزاب والتجمعات السياسية لسرعة بناء تنظيماتها بقدرة على الحراك الشعبي المنظم ولكنها لم تستطع.

هذه الأحزاب والشخصيات تتكون من نخب ثقافية واجتماعية لم يسمح لها في العهد الماضي بتنمية صلاتها الجماهيرية فاقتصر نشاط هذا النخب على النشاط الإعلامي الذي كان متاحًا دون العمل التنظيمي الشعبي، وقد عظم نشاطها في الإعلام وفي المؤتمرات السياسية والتجمعات النخبوية، وعظمت قدراتها السياسية في الرؤية للأحداث والتعليق عليها، وكشف عورات النظام القائم،

وأسهمت مساهمة جد حقيقية في التمهيد لثورة 25 يناير، ولكن افتقدت الغالبية الغالبة من عناصرها خبرات العمل الجماهيري والتنظيم.

وإن ضمور النشاط التنظيمي شكل ضعفًا في القدرة على تحريك الجماهير في صدد المعارك الانتخابية عندما سنحت الفرصة لهذا النوع من النشاط بعد الثورة، وكان ثمة ضمان أكيد لنزاهة العملية الانتخابية وقد مورست فعلًا هذه النزاهة، سواء في انتخابات المجالس النيابية أو في انتخابات رئاسة الجمهورية، ولذلك فهم في معالجتهم للشأن الانتخابي بعد الثورة طالبوا بما أضرَّ بهم سياسيًّا، طالبوا بتأجيل الانتخابات لمجلس الشعب ليستعدوا تنظيميًّا، ولكن لم يتح لهم الاستعداد للنمو الجماهيري بهذا التأجيل، واستفاد من التأجيل التيار السلفي، إذ أتاحت له فسحة الوقت أن يتحول بتنظيماته وصلاته الجماهيرية إلى النشاط السياسي، وكان ذلك خصمًا من حساب التيار الليبرالي فيما يظهر.

كما أن التجمعات الليبرالية طالبت وألحت في الطلب بأن تكون الانتخابات بالقوائم الحزبية وضغطوا في ذلك ضغطًا شديدًا حتى ووفق على ذلك في ثلثي مقاعد مجلسي الشعب والشوري، وذلك رغم أن الانتخابات بالقائمة تحتاج إلى قوى حزبية تنظيمية قليلة العدد كبيرة الحجم وذات انتشار لدى الجماهير بأسمائها وقيادتها وبرامجها ومواقفها السابقة، وهي أوضاع لم تكن توافرت بعد للأحزاب القديمة بعد أن انفك عنها ضغط النظام السابق بسقوطه ولم تكن توافرت بعد للأحزاب الجديدة الناشئة بعد الثورة، وكان أكثر من استفاد من انتخابات القائمة هو الاتجاه السلفي لسابق صلاتهم الشعبية في مجال الدعوة ولحركتهم السابقة النشيطة في الأحياء الشعبية والمساجد، ودليل ذلك أن السلفيين حصلوا في انتخابات مجلس الشعب على نحو 15٪ من مقاعد الثلث الفردي، وحصلوا على نحو 29٪ من مقاعد الثلثين المنتخبين بالقوائم.

إن قوة التيار الليبرالي تظهر في مساهمته الكبيرة في صياغة الرأي العام غير المنظم عن طريق سيطرته على الإعلام، وهي سيطرة تكاد تكون غالبة ولها تأثيرها لا في الرأي العام غير المنظم فقط ولكن في دوائر اتخاذ القرار في داخل أجهزة الدولة، وإن ما يملك من قدرات ثقافية سياسية مع نفوذه الكبير في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة تمنحه هذه القدرة على انتشار رؤيته في تصوير الأحداث وصياغتها وترتيب أولويات المسائل التي تثار والمطالب التي تبدى، وكل ذلك له أثره في صياغة ردود الفعل في الساحة السياسية، وإن أثره يقوى بقدر قيام الخلاف بين القوتين الأخريين .

وإن أثر هذا الاتجاه بوصفه قوة سياسية تفتقد الأبنية التنظيمية ذات الوزن؛ فإن ذلك يتيح له لا أن يكون قوة مستقلة تسعى إلى الحكم بتشكيلاتها التنظيمية، ولكن أن يكون له دور ذو شأن في الانحياز لأي من القوتين السابقتين وأن يكون له أثره المعتبر في تقوية من ينحاز إليه وإضعاف من ينحاز ضده، سيما أن القوتين الأخريين لكل منهما وجوه ضعفها وترددها مع نقص الخبرة ، وسيما أن هاتين القوتين السابقتين لا تملك إحداهما إزاء الأخرى أغلبية نسبية محسومة، وسيما أن الجماهير غير المنظمة ذات حجم كبير جدًّا ، وهو يؤثر في ترددات في موازين القوى، وهذا ما يفسر لنا ظاهرة «ميدان التحرير» التي استفاد منها التيار الليبرالي لما تضمه من جماهير غير منظمة، وتجتمع بالتجييش والاعتياد والتعبئة الإعلامية.

على أن وجه الضعف الملازم للتيار الليبرالي أنه لعدم وجود كيانات تنظيمية ذات ثقل فيه، فإن مواقف أحزابه وجماعاته وشخصياته تتنوع وتتعدل بحيث لا يمكن القول إنه يمثل قوة واحدة، وإن هذا التنوع في المواقف بداخله قد يؤدي إلى وقوف بعض قواه ضد بعضها الآخر مما يخصم من قوته الإجمالية المفترضة.

ويدعم هذا التيار وسائل الإعلام ذائعة الانتشار، سيما ما كان منها ذا توجه سياسي وذا موقف من الصراعات السياسية الدائرة، والحاصل أن الإعلام في مصر منذ جرى الإفساح للمشروعات الخاصة فيه قد سيطرت على أهم منابره مجموعة محددة من رجال الأعمال، وهم رجال أعمال من ذات النوع الذي كون ثرواته وضخمها في عهد حسني مبارك، اعتمادًا على صلاتهم بنخبة الحكم وقتها، وهي تعتمد في مراكمة الثروة لا على المشروعات الإنتاجية في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، ولكنها تعتمد أساسًا على قروض البنوك وشراء أراضي البناء من الدولة، ووجهت رءوس أموالها إلى بناء العقارات وتجارة الاستهلاك وخصخصة ما تخصخص من مرافق كالاتصالات، وكان إنشاء أغلبهم لوسائل الإعلام دافعه إلى الكسب المادي ، والضغط من خلال النشاط الإعلامي على حكومة مبارك للحصول على المزيد من المزايا.

ونحن نعلم أن رجل الأعمال نجيب ساويرس شارك رجل الأعمال صلاح دياب في إصدار صحيفة «المصري اليوم» وأنشأ قنوات O.T.V التليفزيونية وذلك منذ سنة 2004 و2005 فضلًا عن أنه مؤسس حزب «المصريون الأحرار» الذي أنشئ بعد الثورة دون أن يكون عضوًا به.

وهناك قنوات الإذاعة السمعية والبصرية C.B.C التي يملكها رجل الأعمال محمد الأمين الذي أنشأ من بعد صحيفة «الوطن» وثمة رجل الأعمال وليد مصطفى الذي يدير الموقع الإلكتروني «اليوم السابع» ويصدر صحيفة بذات الاسم ، ويقال: إن له علاقة عضوية برجل الأعمال حسين سالم الذي كان على صلة وثيقة بحسني مبارك وصفوت الشريف. «صحيفة الحرية والعدالة 19 مايو 2012 مقال رجب الباسل»..وهكذا.

وقد نجح التيار الليبرالي أيما نجاح خلال فترة الثورة في أن يصرف انتباه الرأي العام المصري عن قضايا أساسية ملحة، وهي قضايا السياسات التي

يجب أن تتبع بعد الثورة، من حيث السعي لأن تسترد مصر إرادتها الذاتية المعبرة عن الصالح الوطني لها في شئون السياسة الخارجية والعربية، وأن تسترد هذه الإرادة في شئون بنائها الداخلي المستقل باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تتبع مشروع تنمية اقتصادية يستهدف السعي إلى زيادة الإنتاج في كل مجالاته وتتبع سياسة للتوازن الطيب في توزيع الدخل ومراعاة العدالة الاجتماعية.

صرف الإعلام الرأي العام عن هذه المسائل جميعها ليركز على قضية واحدة تتعلق بهوية الدولة المصرية وهل تكون دينية أم مدنية؟ رغم أنه كان من الواجب الأول علينا جميعًا أن نركز على المسائل السابقة التي تتعلق بمستقبل مصر، أما مسألة الهوية فإن مصر لا تكتشف هويتها اليوم، والهوية أمر لا نختاره ولكن يرجع إلى جماع التركيب الثقافي السائد في المجتمع.

وإن التيار الليبرالي إن لم تكن له قوة تنظيمية تمكنه من الاستقلال عن غيره، فإن له من عمق الثقافة السياسية التي يحملها ومن مواقف الغالب من عناصره الثقافية ومن نفوذه في المجتمع وخبراته في التأثير على الرأي العام ومواقف الغالبية الوطنية من عناصره ما يجعله يعتبر القوة الثالثة التي أسفرت عنها ثورة 25 يناير ويتعين أن يراعى مشاركته في صيغة بناء المستقبل.

ونخلص من ذلك إلى أن التيار الإسلامي الممثل للقوة الثانية، وهو موضوع هذه الورقة في الأساس، ليس منفردًا في الساحة المصرية بالنسبة لمسألة الدولة والسيطرة عليها ولا بالنسبة لتحديد المستقبل المصري، وإنه قوة ليست قائدة ولا حاكمة ولكنها قوة ذات أثر فعال ينبغي أن يكون لها الإسهام الذي تستحقه في صياغة المستقبل الوطني والثقافي والاجتماعي، وذلك ما دمنا نسعى إلى بناء مجتمع على أسس التنظيم الديموقراطي الحقيقي، وإن المشاركة الفعالة هي ما يتعين أن تكون المعيار الجامع للقوة المصرية، لكي يقوى بعضها ببعض، لا لينفي بعضها بعضها الآخر.

(9)

ننتقل إلى مسألة أخرى مطلوب الإشارة إليها وهي أنه ليس من الممكن لأي من القوى السابق الإشارة إليها التي تفتق عنها الوضع بعد الثورة، وليس لأي منها أن ينفرد بالسلطة أو يعتبر أنه وحده العنصر الحاسم في إعادة بنائها أو في تقرير سياساتها، وأنه لابد من المشاركة، وهو ما إخال أن سيسفر عنه الصراع الحالي في المدى الزمني القريب، لا بالتغلب ولكن بطريق أن تعدل كل قوة من ذاتها وأوضاعها بما يسمح بحصول هذه المشاركة، وإذا كان هذا هكذا، فإنه يتعين عرض المسألة التي أحدثت الانقسام الفكري الخطير في مصر على مدى شهور الثورة الماضية، وهي مسألة هوية الدولة وهل هي مدنية أم دينية، وهي مسألة إنما تحل بمراعاة وجوب التشارك بين هذه القوى أو بين أقسام من كل منها، وهي قوة جهاز الدولة المؤسسي وقوة الحركة الإسلامية وقوة الأحزاب وجماعات المثقفين الذين يعرفون أنفسهم باسم التيار الليبرالي أو المدني .

ولكي ندرك المشكل الذي عانته وتعانيه ثورة 25 يناير من هذه المسألة، يتعين ذكر أن الثورة تقوم بالإطاحة بنظام يسد الطريق أمام السعي للاستجابة للتحديات الواقعية التي تواجه الأمة والمجتمع ويمتنع من تقرير السياسات المناسبة لذلك وتنفيذها ويحقق ما تصبو إليه الجماعة الوطنية من حلول لمشاكلها، وهي في ذلك تركز على ما يمكن من الإصلاحات أن تعتبر الحلقة الأساسية أو القاطرة التي تقود إلى حل المشاكل المحدقة في المجال السياسي والاجتماعي.

وقد كانت هذه الحلقة الأساسية في مصر هي مسألة الديموقراطية، لأن كل ما استشرى في المجتمع المصري من سلبيات وانتكاسات وفساد كان عن طريق الحكم الاستبدادي الفردي، والديموقراطية نظام للحكم وأسلوب لإدارة المجتمع بطريقة تكفل وتقود إلى ما يرنو إليه من إصلاح ونهوض وعدالة واستقلال، وإن الديموقراطية تصير شعارًا أجوف إذا لم ترتبط وتوظف لخدمة

حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المجتمع؛ لأنها تفيد في النهاية أن يكون الحكم معبرًا عن إرادة المواطنين، ويستحيل تصور هذا التعبير إلا أن يكون مناسبًا لمصالح الشعب في الاستقلال والنهوض وإشاعة القدر المناسب من العدالة الاجتماعية التي تحفظ التوازن بين طبقات الشعب، فالديموقراطية يتعين أن تحتوي هذه الأحداث في صورها العينية وفي برامجها الواقعية وإلا فقدت وظيفتها.

والحاصل، فيما يمكن تلخيصه في كلمات قليلة، أن المسائل الملحة في السياسات المصرية التي تستوجب المعالجة، **أولًا:** تحرير الإرادة الوطنية المصرية في سياساتها الخارجية والداخلية من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وهذا الأمر – في الظروف التي أدى إليها نظام حسني مبارك – لايتأتى إلا بتحقيق سياسات اقتصادية تؤدي إلى السعي للاعتماد الذاتي على الإنتاج المحلي بقدر ما تطيقه الموارد والإمكانات بالنسبة للمواد الغذائية والدواء، **والمسألة الثانية:** هي إعادة ترميم وإصلاح جهاز إدارة الدولة لرده إلى فاعليته السابقة، بعد أن اتبع حسني مبارك معه سياسات التفكيك والإضعاف والإفساد، وذلك لأنه الجهاز السياسي الذي يعتمد عليه المجتمع المصري في إدارة شئون الخدمة المرفقية ورسم سياسات التنمية، **والمسألة الثالثة:** هي دعم وتقوية ما يتعلق بحل المشكلات الخاصة بتنظيم المجتمع الأهلي من مؤسسات وتشكيلات هي من لوازم التنظيم الديموقراطي وهي مما يعصم الدولة من النزوع إلى الاستبداد، وهذا يتعلق بتشكيل وتأسيس الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية واتحادات الفلاحين والحرفيين والجمعيات بأنواعها، فضلًا عن وضع دستور يكفل جماعية اتخاذ القرارات وتعدد الهيئات التي تتداول التقرير والتنفيذ مراعاة للتخصص وحذرًا من الاستبداد الفردي أو المؤسسي.

ورغم أن كل هذه الأمور هي من لوازم ما يتحقق به أهداف الثورة، فإننا نفاجأ وما زلنا نفاجأ بأن تطغى مسألة هوية الدولة «الدينية أو المدنية» على كل

هذه المسائل، وقد جرى حرص عجيب قادته وسائل الإعلام على أن تشغل هذه المسألة كل ساعات ومساحات النشر في الصحافة والإعلام المرئي والمذاع، وأن تطغى على كل ما يعانيه المجتمع من مسائل.

والعجيب أن يجري هذا الأمر استمرارًا لذات السياسة التي اتبعها نظام حسني مبارك منذ انتخابات مجلس الشعب المصري في سنة 1984 ،كانت أول انتخابات حديثة يخوضها الإخوان المسلمون، وكان ذلك بالتحالف بينهم وبين حزب الوفد ضد مرشحي حزب الحكومة، واستمر حرص نظام مبارك على أن تكون هذه المسألة من المسائل الحاكمة لغيرها في قضايا السياسة والثقافة المثارة، ولا ننسى في هذا الشأن السياسة الأمريكية التي وضعت المسألة الحضارية والثقافية على رأس استراتيجيتها في الصراع الفكري والسياسي الدائر منذ ثورة إيران في 1979 ومنذ ظهور الحركة الوطنية ذات المرجعية الإسلامية في فلسطين وفي غيرها ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي والبحث عن بديل للخصام السياسي والفكري وظهور «صراعات الحضارات» لهانتنجتون، ولا ننسى الانقسام الذي ظهر فكريًّا مع كتاب «وليمة لأعشاب البحر»، لحيدر حيدر، وكذلك كتاب سليمة نسرين الباكستانية وغيرها، مما صرف الانتباه في مصر من قضايا سيناء وفلسطين وإسرائيل ومشروعات التوسع الزراعي إلى حرية الأديب في العمل الروائي وغير ذلك.

والعجيب أن كثيرين من الاتجاه الليبرالي واليساري من أحزاب ومثقفين وسياسيين أفرادًا وجماعات ركزوا على هذه المسألة وساهموا في أن تصير هي بؤرة الاهتمام وأساس الاستقطاب السياسي، وذلك توهمًا أن ما يبذلونه من جهود في الدفاع عن «المدنية» هو دفاع ضد التخلف، رغم أن المدنية يمكن تحقيقها وأن المشكلة في النظام الاستبدادي الذي هو أساس التخلف والهزائم. وقد ساهموا بذلك بغير قصد في زيادة أسهم التيار الديني، لأن طرح التخيير بين الديني وغير الديني أيًّا كان عنوانه هو خيار محسومة نتيجته لصالح «الديني»، وكان الأصوب

لسياستهم طرح المسائل المتعلقة بالشئون الحياتية ليجري الاستقطاب حولها، وهي سياسات تتصل بالشئون الحياتية أيًّا كانت المرجعية الثقافية لمن يؤيدها، وقد أوغل الكثير من الليبراليين في التركيز على هذه المسألة حتى كادوا أن يصموا فكرة الانتخابات النزيهة بأنها ستفضي حتمًا إلى ما هو «ديني» فيطلبون التأجيل فيها إلى أجل لم يسموه، وكان ذلك من أهم أسباب تأخر الانتخابات من وسط عام 2011 إلى نهاية هذا العام وبداية 2012.

والحاصل طبعًا أن الاستقطاب الحادث لدى الرأي العام حول مسألة «الديني والمدني» يتحمل مسئوليته كل من شارك فيه من التيارين الليبرالي والإسلامي، لأنهما تراضيا على أن تكون هذه المسألة هي ما يتعين أن يقوم عليها الصراع ويحتدم الاستقطاب، رغم أنها مسألة لا يقوم بشأنها صراع حقيقي، بدليل أنه بعد أكثر من عام من الاستقطاب حول هذه المسألة تكاد المسألة تنتهي نتيجة الصراع إلى ذات ما كان عليه الموقف من توازن سابق،لأن نص المادة الثانية من دستور 1971 التي كانت تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، هذا النص هو ذاته ما يكاد يتفق عليه في اللجنة التأسيسية للدستور الجديد في هذه الأيام.

والمسألة أصلاً ما كان ينبغي أن يثور بشأنها تناقض في المجال الثقافي السياسي، لأن غالب من يتحدثون عن «المدنية» إنما يقصدون نظم الحكم والمعاملات، والمرجعية هي مفهوم فكري يتعلق بالأصول الفكرية المرجوع إليها في التقدير النهائي لبيان الصواب والخطأ أو الصحيح والفاسد، أو ما كان يعبر عنه قديمًا بـ «الحسن والقبيح»، وهي الأصول الفكرية والثقافية العامة التي تصدر عنها الأحكام في المجتمع بالنسبة للتعامل ولما يتقرر من أوامر ونواه للسلوك والتصرفات، والأصول العامة التي تصاغ بها شرعية هياكل النظم السياسية والاجتماعية وعلاقات الجماعات التي تضمها الجماعة الوطنية.

والمرجعية بهذا الوضع ليست هي الأحكام أو النظم ولكنها التشكل الثقافي الاعتقادي العام السائد في المجتمع ولدى الجماعة الوطنية، الذي يجتمع الناس في غالبهم الأعم على التراضي به، ولذلك فنحن لا نختار المرجعية كشأن ثقافي سائد لكننا نستخلص خصائصها وسماتها مما يسود في المجتمع من قيم ثقافية واعتقادية عامة، كما أننا لا نختار اللغة ولكننا نكتسبها اكتسابًا تاريخيًّا وجماعيًّا مما يسود بين الناس في تخاطبهم وتفاهمهم، وأن الدين إنما يجري التعامل معه في هذا السياق بوصفه الثقافة السائدة، ونحن لا نختار الثقافة السائدة كما لو كنا نختار بين سلع معروضة في مجال التجارة أو المعارض أو المتاحف، ولكننا نختار أحكام التعامل حسبما يصلح ونختار النظم حسبما يصلح في إطار الثقافة العامة السائدة.

لذلك لا يثور في ظني تناقض حقيقي بين أمر يتعلق بالمرجعية وأمر يتعلق بالأحكام، والأحكام نختارها حسب ما نظنه الأصلح في إطار المرجعية السائدة، وعندما نتكلم عن المرجعية بوصفها ثقافة سائدة فإنها إنما ترد إلينا من التشكل الحقيقي والتاريخي المعاصر لمجمل ما يسود بين الناس في إطار الجماعة الوطنية من أصول فكرية وتجديدات ومما يضمه الإطار الثقافي السائد في المجتمع حسب ما آل إليه الوضع الحالي في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، وقد ندرس هذا الأمر ونختلف حوله ولكن ذلك يكون في إطار الجامع الذي يقبل التنوع ويقبل التجدد حسبما تتفتق أوضاع النظم السائدة والمصالح العامة المستجدة.

(10)

طلب إليَّ الحديث عما ينتج من إسلامية التشريع من مشاكل سياسية واجتماعية تتعلق مثلًا بالمرأة وبالأقباط وبالعلمانيين وبالحريات وغير ذلك. والحاصل أن كل هذه المسائل كانت محل بحث وجدل على طول القرن العشرين ووجد لها العديد من الصياغات أعدت من فقهاء وباحثين بإتقان وعمق، وتعددت

وتنوعت الآراء والاجتهادات فيما تسعه أحكام الشريعة من حلول، ومن ثم فإن الجهد الفقهي والقانوني موجود وهو سابق التجهيز، والعبرة هي بالاختيار والتوافق عليه.

وفي صدد الاختيار، فإن له مجالين؛ المجال الثقافي العام الذي يدور فيه النقاش حرًّا طليقًا ومتعدد الأوضاع والهيئات، وهو ليس المقصود ببحثه هنا . والمجال الآخر هو مجال ما تفرضه السلطة في البلاد بعد أن تصير في أيدي الإسلاميين. وقد خصصت هذه الورقة للحديث عن القوى السياسية الثقافية السائدة في مصر الآن وهي من التقارب في القوة بحيث لا تملك إحداها أن تنفرد بحكم ولا بقيادة مجتمع ولا بفرض سياسة، وأنه لابد من المشاركة، ومقتضى المشاركة أن يصل المشتركون إلى الصيغة التي يلتقون عليها.

وبالنسبة لمسألة تطبيق الشريعة، فإن أمر الأخذ من الشريعة الإسلامية في القوانين الوضعية هو أمر حادث من عشرات السنين، ومحاولات تقنين الأحكام منها محاولات أتت بنتائج ومشاريع متكاملة، وبذل هذا الجهد على مدى القرن العشرين من فقهاء وباحثين لم يكن أغلبهم من الحركة الإسلامية السياسية، وكانوا في الأساس ممن جمع بين الثقافتين القانونيتين الإسلامية والغربية، وأنتجوا مشاريع تعتبر ثروة فكرية، وكذلك الدعاة للأخذ من الشريعة كانوا من هؤلاء الفقهاء، ويقف في مقدمة هؤلاء أمثال عبد الرزاق السنهوري، وعبد الحليم الجندي، وصوفي أبو طالب، وغيرهم كثيرون، ولجان التقنين التي عملت في السبعينيات من القرن العشرين فضلًا عن جهود الفقهاء في سوريا والعراق والمغرب وغيرها ، فالأمر أوسع من أن يجري تناوله بحسبانه مشكلة سياسية محددة ترد مع تنظيم معين يحتمل أن يتولى السلطة في بلد معين، إنها شأن ثقافي عام ميدانه الفسيح خارج توازنات السلطة، ثم جرى تأثيره من خلال أثره الثقافي العام.

الثــورة لم تكتمــل

(1)

أزاحت ثورة 25 يناير نظام مبارك ولكنها لم تستطع أن تنشئ نظامًا جديدًا بسبب أن حزب الحرية والعدالة عندما فاز في الانتخابات أعجبته قوته وعمل على أن ينفرد بالسلطة دون القوى الأخرى ممَّا دفع هذه القوى إلى التكتل ضده خاصة من بعض رجال الأعمال الذين ارتبطوا ارتباطًا شخصيًّا بمؤسسة حكم النظام السابق، فجاءت نتيجة مساعيه عكس ما تمناه .

وعلى الجانب الآخر لم يستطع أيضًا الليبراليون أن يشاركوا في السلطة لأنهم نخب فكرية وثقافية غير منظمة وقوتهم الأساسية موجودة في الإعلام وليس لديهم خبرة في العمل السياسي أو تكوين يؤهلهم للوجود في الحكم، وهذا ما أوضحته في الحوار الذي أجراه معي الأستاذ ماهر حسن لجريدة المصري اليوم[1].

س: تحدثت عن 5 ثورات في سياق مقارنة منهجية في أحد كتبك، فهل نجحت ثورة 25 يناير أم سرقت أم أنها لم تكتمل ؟

ج: هي نجحت، لكن إنجازاتها لم تكتمل بعد، حيث حققت بعضًا من أهدافها الرئيسية، منها الإطاحة بحسني مبارك، الرئيس السابق ونظامه، وأسقطت

(1) صحيفة « المصري اليوم » 14/ 10/ 2012 حوار مع الأستاذ ماهر حسن.

حكمًا ديكتاتوريًّا فرديًّا، كما قوضت مشروع التوريث وأعوانه والداعمين له، ونجحت في كسر شوكة الشرطة، ودورها الذي كان مسيسًا، وكان يستعين بها « مبارك » لتمكين وتأمين حكمه، ومن المفترض أن يقتصر على ما هو أمني وجنائي، وقضت الثورة على الدور السياسي للشرطة، وهي الآن تعود لدورها الأصيل والأساسي والعظيم في الأمن الجنائي، إذن انتهى الدور السياسي لجهاز الشرطة الذي كان يتم الرجوع إليه في تعيينات كل رجال الدولة، حيث الملف الأمني شرط أولي لقبول هذا ورفض ذاك، فاختيار العناصر الأساسية التي كان يستعين بها النظام في حكمه خضعت لضمانات أمنية، وتم القضاء على هذا الدور بفعل الثورة، وهذا مكسب ثوري، كما تم التخلص من المنتفعين بحكم قربهم من النظام السابق .

س: هذا نجاح ملحوظ للثورة لكن لم تكتمل إنجازاتها بعد !

ج: أي نظام سياسي تندلع ضده الثورة يتمثل في زعامات وقيادات تراكمت عليه، ونخب اجتماعية، بعضها من رجال الأعمال ارتبطت به في إصدار القرار السياسي، وحين أسقطت ثورة 25 يناير نظام مبارك سقطت معه هذه المنظومة بما فيها بعض رجال الأعمال الذين ارتبطوا ارتباطًا شخصيًّا بمؤسسة الحكم أو الحاكم وتراكمت ثرواتهم بفعل ذلك، على نحو لم ينعكس على إنتاج حقيقي، كشراء الأراضي بثمن بخس والحصول على قروض ضخمة من البنوك بتسهيلات كبيرة وإخراجها إلى حسابهم في الخارج، وهؤلاء ليسوا سوى مجموعة من الطفيليين المنتفعين من علاقتهم بالنظام ولا يمثلون رأسمالية بالمعنى الإنتاجي سواء في الزراعة أو الصناعة والثورة قضت على هذا، لكن بعضهم ما زالوا موجودين، ومن أهداف الثورة أن تنهي هذا تمامًا .

س: لكن الثورة أنهت حكمًا فرديًا عسكري الطابع إلى آخر فردي إسلامي، ولم يطرأ تغيير جذري على الأوضاع في مصر، وقاموس الخطاب الحاكم تمت أسلمته، وبدا هذا واضحًا في المنظومة الإعلامية التابعة للنظام الجديد ؟

ج: أولًا نحن لم نكن في حكم عسكري وإنما في حكم مشخصن فردي لأن الجيش كان خارج منظومة السلطة تقريبًا وخارج القرارات السياسية التي تتخذ طوال عهد مبارك، وكان الحكم شخصيًا يستقوي بالشرطة في الداخل للحفاظ على بقائه بقمع المواطنين والمعارضة، وهذا سقط بفعل حركة شعبية قوية انضمت إليها القوات المسلحة أو على الأقل لم تتعرض لقمع من الجيش .

س: لنقل إن الوضع تغير من حكم الفرد إلى الحكم الفردي الإسلامي إذا صح التعبير؟

ج : لا بالطبع . وأنا لا أرى ما تراه . فهذه رؤية سابقة لما قد يحدث في الأيام المقبلة.

س: قلت في كتابك إن هذه الثورة لم يكن لها قائد ولم تكن فيها كفاءات إدارية تحل محل كفاءات النظام السابق في المؤسسة الإدارية، هل يعني هذا أن المنظومة الإدارية للنظام القديم ما زالت موجودة وتعمل وفق آلياته في غياب سياسة الإحلال ؟ ألهذا ترى أن منجزات الثورة لم تكتمل؟

ج: الثورة لها شقان : إزالة القديم وإنشاء جديد، وبالفعل أصبحنا أمام نظام جديد، وتمخضت العشرون شهرًا الماضية عن 3 قوى موجودة في المجتمع قريبة من الدولة أولاها القوات المسلحة، والذي حدث في الفترة الأخيرة من إعفاء المشير حسين طنطاوي، القائد العام للمجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق، والفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة السابق؛ لا يعني أن الجيش دخل في السباق الجديد بقيادات جديدة.

س: هل أفقدتها الثورة نفوذها؟

ج:- لا، فنفوذ المؤسسة العسكرية موجود ولم ينتقص، لكن تمت إعادة هيكلة قياداتها، فالجيش في مصر قوة لا يستهان بها ويعمل لها ألف حساب في القرار السياسي، ولا يستطيع أحد في مؤسسة الحكم وصناعة القرار أن يتجاهل هذه القوة كما أن علاقتها بالشعب جيدة وتاريخها مشرف وهي تمثل قوة الدولة وحامية حدود الوطن .

س: نشعر أن هناك لعبة قوى غير متكافئة ؟

ج: أنا أحسب القوى المنظمة هي التي تستطيع أن تتلقى معلومات وتصوغ قرارات ولها قدرة على المشاركة في تنفيذ هذه القرارات بشكل عملي، والقوى المنظمة في مجتمعنا هي قوة الدولة، وأكثرها وجودًا القوات المسلحة إلى الآن، أما القوة الثانية في المجتمع الأهلي والأكثر تنظيمًا وقدرة على اتخاذ القرارات، فهي الإخوان المسلمون وهي الآن متضافرة ومتجاورة وليست متاجرة .

س: هل تعكس قوة الإخوان قوة المجتمع الأهلي ككل باعتبارها الكيان الشعبي الأكثر عددًا والأقدر تنظيمًا وتماسكًا ؟

ج: بالطبع لا، فقوتها لا تعكس قوى المجتمع الأهلي جميعًا، والانتخابات التي تمت سواء لمجلس الشعب أو الرئاسة تؤكد هذا المعنى، فانتخابات مجلس الشعب كان بها قوائم وتحالفات، والإخوان حصلت على نحو 47 ٪ ما يمثل الجماعة منهم 40 ٪ والـ 7 ٪ الباقية من الأحزاب الأخرى المتحالفة مع الإخوان وبالنسبة لانتخابات الرئاسة سنجد أن الرئيس محمد مرسي حصل على 5.8 مليون في الجولة الأولى، أما القوة الثالثة في منظومة ما بعد الثورة فهي الليبراليون وهم مؤلفون من الاشتراكيين والناصريين، وكل من أطلق على نفسه صفة ليبرالي، ولا أدري لماذا، ولكنها نخب فكرية ومثقفة.

س: هم ليسوا ليبراليين على الإطلاق؟

ج: هـي نخب فكرية وثقافيـة، لكنها قوة غير منظمة جيدًا وقوتها السياسـية موجـودة في الإعلام ولهـا جمهور ولكنها لم تنجح بعـد تنظيمها لتتحول إلى جزء من سلطة الدولة، رغم أن لها قدرة على التأثير في الرأي العام من خلال الإعلام والقـدرات الثقافية التي تمتلكها النخب الكبـيرة فيها، وليس لديهم خبرة عملية للعمل السياسي، فهم أصحاب نظرية نقدية وليس لهم تكوين يؤهلهم ليشاركوا في السـلطة بحجـم ملحوظ ولكنهم يسـتطيعون أن يثقلوا اتجاهًـا ما على آخر أو يضعفـوا اتجاهًـا آخر، وتأثيرهـم كبير في هذا السـياق، وهذا الـدور مورس بين المجلس الأعلى للقوات المسـلحة والإخوان على مدى 15 شـهرًا قبل انتخابات رئيس الجمهورية .

س: كيف تقيم أداء هذا الفصيل السياسي في الثورة ذاتها؟

ج: هـم مهـدوا للثـورة منـذ عـام 2005 إلى 2011 ولعبـوا دورًا مهمًّا، وهم مشاركون في صنع مخاض الثورة وهذه النخبة السياسية والثقافية بدورها الكبير الـذي قامت بـه منذ 2005 عجزت عن تأسـيس تنظيماتها الشـعبية القادرة على تحريـك الشـأن السـياسي ولم يشـتغلوا على الشـارع جيـدًا رغم قيـام نحو 200 احتجـاج بـين عامي 2005 و 2010 في المصانع والاتحادات، بل في مؤسسـات الحكومة والجامعات .

س: وهل حكمـك على الإخوان باعتبـارهم القوة الأكـثر تنظيمًا وتأثيرًا يعود إلى مهارتهم في اللعب على احتياجات الناس ومشاعرهم الدينية؟

ج: ارجـع للمادة مرة أخرى ودقق القراءة فيها وسـتعـرف أننا نعني بالتمييز ألا يكون موجودًا بين أعضاء الحزب أو في برنامجه أو تطبيقاته وسياساته العملية ما يقوم على التمييز بين المواطنين على أسـاس ديني أو لغوي أو عرقي وأرى أنه لا مانـع من تأسـيس حزب مرجعيته دينية، إن الدسـتور المـصري ذاته مرجعيته

دينية، وتأمل المادة (2) التي جاء فيها أن المصدر الأسـاسي للتشريع هو الشريعة الإسلامية .

س: كانت هذه المادة رقم (149) في دستور 1923 والرئيس السادات جعلها المادة رقم (2) في دستور 1971 لمغازلة الإسلاميين والاستقواء بهم في مواجهة الناصريين واليسار ؟

ج: المـادة الثانيـة هي اسـتخلاص من المـادة (149) من دسـتور 1923 التي تنص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وقد وافق عليها نائب بطريرك الكنيسـة الأرثوذكسـية الأنبا يؤانس الذي صار بطريرك الكنيسـة الأرثوذكسية بعد ثلاث سـنوات من صدور دسـتور 1923، ووافق عليها 4 من المسـيحيين، ومنهجيًّـا رقـم المـادة وترتيبها بين مواد الدسـتور لا يعني شـيئًا عـلى الإطلاق، وكونها رقم (2) في الترتيب أو (149) لا يمثل أهمية أو العكس، ففي الدسـتور المـادة رقـم (1) لا تزيد أهمية عن آخر مادة فيه سـواء في دلالتها التفسـيرية أو في قوتها الإنسانية، فمنهجيًّا ترتيب أي مادة لا شأن له بمدى أهميتها، فالأمر يخضع أولًا وأخيرًا لتصنيف مواد الدستور وأبوابه .

س: علـى ذكـر دسـتور 1923، نتـذكـر لجنـة الثلاثين التـي صاغتـه ومـن بعدها لجنة الخمسين التـي صاغت دستور 1954، ألا تلاحظ أن أحدًا من أعضاء اللجنتين لم يكن عضوًا في البرلمان أو مجلس الشورى؟

ج: أنا معك فيما يتعلق بأعضاء لجنتي دستوري 1923 و 1954، فلقد جاءوا بالتعيين، وقد شـكلت لجنة الثلاثين مثلًا من الأحرار الدستوريين وأنصار الملك فـؤاد، وكلاهمـا كان عدوًّا للوفـد، ولكن الوفـد كان له ضغوط شـعبية عليهم، لأن البلـد كان في حالـة غليان ثـوري وكان مع الوفد آلة إعلامية وفرض نفسـه عـلى النتائـج، حيث فوجـئ الجميع بفوز كاسـح للوفـد، حتى إن النـاس كانوا ينامـون عـلى الصناديق حتى يتم فرزهـا أمامهم، وحصل عـلى 90٪ من مقاعد

مجلس النواب وفي تلك الانتخابات سقط يحيي إبراهيم باشا، رئيس الوزراء في إحدي دوائر الشرقية، أما لجنة الخمسين التي صاغت مشروع دستور 1954 فعينها مجلس قيادة الثورة، إذن ففي الحالتين كان الأعضاء معينين، لكن لم تكن اللجنتان تضمان أعضاء في البرلمان أو مجلس الشيوخ .

س: من له السلطة والحق في تعيين أعضاء جمعية تأسيسية للدستور، فالنظام الديموقراطي يلزمك بأن تكون اللجنة مشكلة تشكيلًا ديموقراطيًا تحظى برضا الشعب ؟

ج: أليس أعضاء البرلمان والشورى مختارين من الشعب وهم ممثلوه، إذن ليس غريبًا أو معيبًا أن يشارك في «التأسيسية» أعضاء أتوا بالانتخاب الشعبي، كما يحق لهم دستوريًّا أن ينتخبوا أو يختاروا (100) عضو للجمعية ويجوز اختيار أعضاء في التأسيسية من البرلمان .

س: أيهما كان أفضل لمرحلتنا ليتم إدخال تعديلات دستورية عليه، دستور 1971 أم 1954؟

ج: أذكر أنني أثناء إنجاز كتابي «الديموقراطية وثورة 23 يوليو»، كنت أتردد على معهد الدراسات العربية، وفي إحدى المرات التي ذهبت فيها إليه وجدت صورة من دستور 1954 مكتوبة على ورق «الأرز» في مكتبة المعهد وكتبت عنه وقلت إنه لا يصلح لمرحلة ما بعد ثورة 23 يوليو 1952؛ لأن الأشخاص الذين عكفوا على صياغته كانوا متأثرين بتجربة دستور 1923، وفي ذهنهم مصر وقواها السياسية الخاصة بالحاكم والتجربة الحزبية وفكرة تداول السلطة، فوضعوا دستورًا يتفادون به نواقص دستور 1923 رغم تغير الظروف والحياة السياسية، كما أن القوى السياسية أصبحت مختلفة، فلم يعد استلهام دستور 1923 في تجربة دستور 1954 قادرًا على التعبير أو استيعاب القوى الجديدة التي استجدت على المشهد السياسي، والغريب أن رجل القانون يفكر في هذا

الموضوع بشكل سياسي، أما رجال السياسة فيقرءونه بشكل قانوني، وهنا تكمن المفارقة التي تدلل أيضًا على عدم صلاحيته للتعديل والتحديث، وأنا أرى في دستور 54 أنه غلَّب السياسة على القانون، ونظام الحكم على الدستور، والسلطة تتحدد بعد أي ثورة وفقًا للعلاقات التي قامت على الواقع، ثم يوضع الدستور وفق هذا التكوين، وليس صحيحًا أن أضع دستورًا ينتمي لنظام سابق أو أن يأتي دستور ما ترميمًا لنظام سابق زال من الوجود، ودستور 54 جاء ليرمم نظامًا سابقًا زال من الوجود، بعد ثورة 23 يوليو، ولكن للأسف كما قلت «السياسي يشتغل قانوني والقانوني يشتغل سياسي».

س: إذن كان الأفضل إجراء تعديلات على دستور 1971؟

ج: نعم، على أن نضع في اعتبارنا طبيعة نظام الحكم الأفضل للبلد في ظل ما استجد من ظروف بعد ثورة 25 يناير.

س: أي النظامين أفضل لظرفنا السياسي الراهن، البرلماني أم الرئاسي؟

ج: الرئاسي صورته الأساسية نجدها في أمريكا حيث الفصل الكامل بين السلطات، فالسلطة التنفيذية مع الرئيس، والتشريعية منفصلة تمامًا، أما النظام الجمهوري البرلماني فنجد صورته الأساسية في دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا الذي نشأ من عام 1945 حتى 1958 ثم غيره ديجول في الجمهورية الخامسة بعد 1958 وهذا هو الجمهوري البرلماني، وإذا أخذنا بالنظام الجمهوري الرئاسي المعمول به في أمريكا فسينتج عنه لدينا سلطات استبدادية محضة، لأن الذي يعوض انفراد رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية في أمريكا وجود مؤسسات المجتمع الأهلي واعتماد النظام هناك على فكرة الولايات، ما يجعل أغلب السياسات الداخلية واليومية لا تخضع للسلطة المركزية، إضافة إلى أن الشركات الكبرى والجمعيات الكثيرة والأحزاب الكبيرة تقف عائقًا أمام محاولة الرئيس الاستبداد بالسلطة والاستئثار بها، أما نحن فليس لدينا هذه

المنظومـة، فأي رئيس يمتلك كل هذه السـلطات دون وجـود مثل هذه الكوابح الاجتماعيـة والسياسـية سـينفرد بالسـلطة وسـيعيد لنـا كل ما سـبق من تجارب اسـتبدادية، وإذا أخذنـا بالنظام الجمهوري البرلماني فهـو يحتاج إلى أحزاب قليلة لكنها قوية تتبادل السـلطة فيما بينها ما يكفل الاستقرار، ورغم أن فرنسا بلد فيه أحـزاب قوية وكبيرة، وأنها عريقة في تجربتها الحزبية والنظام الديموقراطي، فإن النظـام الجمهـوري البرلماني فيها قـد أدى إلى قدر من التسـيب في الوزارات على مـدى الأربعينيات والخمسـينيات مـا أدى «لربكة» في الحكـم، ونحن لا يصلح لدينا سوى النظام الرئاسي المقيد الذي يشاركه مجلس الوزراء في سلطاته على أن يخضع مجلس الوزراء لرقابة مجلس الشعب .

س: هل انتهت الثورة ؟

ج:- لقـد أنجـزت مـا يجب أن يزاح عـن نظام الحكـم، لكنها لم تنجـز بعد ما يتعين أن يقوم عليه نظام جديد، وهذه طبيعة الثورات حيث إن أول ما تفعله هو الإطاحة برءوس النظام القديم وتقويض أركانه، ثم يحدث ما شـئت أن تسـميه صراعًـا أو جـدالًا أو حـوارًا حول القوى التي سيتشـكل منهـا الوضع الجديد، والـذي حدث خـلال الفترة القصـيرة الماضية، التـي امتدت لأشـهر، أن فراغًا في السـلطة قد توَّلد بعد إزاحة نظام سـياسي ونخبته الاجتماعية المسـيطرة عليه، وإزاحة شخصيات ما تحتاج لقوى اجتماعية وسياسية جديدة لملئه، وهناك مقولة سياسـية أشـبه بقاعدة سياسـية تقول: «من أزاح الملك هو من يحل محله» والقوة التـي أزاحت «مبـارك» عندنا في 25 يناير 2011 هي الشـعب مـن خلال ثورة شـعبية عظيمة ومعها القوات المسلحة، ومن هذه القوى أيضًا الإخوان والاتجاه الليبرالي الذي لعب دورًا مهمًّا قبل الثورة في الحشد الجماهيري غير المنظم، وهذه القوى تتصارع كثيرًا لكي يصل كل منها إلى حصة في الحكم.

س: ومن فاز بنصيب الأسد في هذه القسمة أو الصراع؟

ج: كلهـا تشاركت وهي تتصارع كثيرًا لكي يصل كل منها لحصته في السلطة.

س: ألم يحصل الإخوان على نصيب الأسد ؟

ج: الجميع موجودون ومشاركون .

س: لك دراسات في الديموقراطية المصرية استعرضت فيها ثمار ثورة 1919 ولجنة الثلاثين حيث تحولت الثورة إلى نظام بديل لآخر أطاحت به؟

ج: لقد تحولت الثورة التي تميزت بالتشعب وبقدر كبير من التلقائية إلى نظام، وحـدث شيء غريـب حيث حصل حزب سـعد زغلـول على 90٪ مـن مقاعد البرلمـان الـذي كونه أعداؤه بناء على الدسـتور الذي صاغوه، ولمـا عرضوا عليه الـوزارة تـردد أسـبوعين في قبولهـا، ثم ظـل في الحكم 10 أشـهر واسـتقال وتم حـل البرلمان وهكذا الدولة أو قل السـلطة، فهي أحيانًا تصبـح مثل القلعة التي تدخلها؛ فإما أن تسـيطر عليها أو تصبح سـجينًا فيهـا، وكل من يتحدثون اليوم وبالأخـص الليبراليـون ليـس في ذهنهـم أن الدولـة تكوين نظامي لـه أوضاعه وأفكاره وتشكيلاته وحسه الذي يجمع المعلومات التي يوصلها لصاحب القرار لكـي يتخذ قراره، وهذه قـوة غـير عاديـة وغريبـة جدًّا إما أن أسـيطـر عليهـا أو «تحبسني» وهذه طبيعة الثورات، كما أن سنة ونصف السنة ليست طويلة على ثـورة تبني نظامهـا البديل للنظام الـذي أطاحت به وهذا الجديـد لا يقتصر على مشـكلة وضع دسـتور، حيث إنـه لا يمثل مكونًـا وحيدًا فيه، فهـو لن يبنى على الدستور فقط، وإنما على أن تستقر القوى السياسية على قبول توازنات معينة بين بعضها البعض في إطار الشـأن السـياسي والتراضي على حصص معينة وموازين في اتخاذ القرار السياسي والنظام الذي ينشأ، وهذه التوازنات لم تتم بعد في مصر .

س: اسمح لي بأن أكرر سؤالي .. ألا ترى أن الإخوان ظفروا بأكثر المغانم من الثورة؟

ج: الإعلام كله مع الليبراليين بعد الثورة، والإخوان استوعبت شركاء آخرين وإن اختلف نصيب كل منهم في ثمار الثورة، فجميعهم كان له نصيب في منظومة السلطة بعد 25 يناير .

س: أي إعلام تعني، وزير الإعلام محسوب على الإخوان وهناك صحف تهلل للجماعة، كما كانت مع النظام السابق، والدستور الجديد سيكسر عنق الصحافة؟

ج: ما تقوله يحتاج لرصد دقيق يقوم عليه شباب لديهم الشغف والعزم والقوة والخبرة ليتابعوا الإعلام المصري من أول الثورة حتى اليوم ويروا دوره فيما حدث، وكيف كان يتم خلق المشاكل وإثارة القضايا وهذا أمر يحتاج دراسات سريعة ومنهجية وعلمية.وبالأرقام والإحصاءات والتحليلات الدقيقة نحن سنستفيد من ذلك كثيرًا ونحن نصنع النظام الجديد الذي تمخض عن ثورة 25 يناير .

س: لماذا تم الهجوم على لجنة التعديل التي كنت ترأسها ؟

ج: لقد تمثل حرصنا في الصياغة التي وصلنا لها في أننا « نعمل» ديموقراطية ونحدد شروط رئيس الجمهورية على نحو أكثر وضوحًا ودقة وأكثر ديموقراطية وأن نجعل مدته محددة وتئول الرقابة على الانتخابات للقضاء وحده دون شريك له كما كان في انتخابات 2005، ويتم وضع دستور جديد من خلال جمعية تأسيسية مختارة من أجهزة شعبية منتخبة انتخابًا حرًّا نزيهًا مباشرًا من القوى الشعبية بعد الثورة، هذا ما قلناه والذين عارضونا اسألهم لماذا عارضونا!

س: أنت قلت في أحد كتبك إن من أسباب المعارضة أن اللجنة ضمت عضوًا إخوانيًا؟

ج: لقد كان ردي على هذا في الكتاب أيضًا وقلت إن الوزارة مثلًا كان فيها عضو من حزب التجمع وهو الدكتور جودة عبدالخالق ولم يزعم أحد أنها وزارة «تجمعية»، وكان فيها في فترة من الفترات 3 وزراء من حزب الوفد من ضمنهم نائب رئيس الوزراء ولم يقل أحد عليها إنها وزارة «وفدية» نعم لقد هوجمت اللجنة كثيرًا بسبب عضوية زميل كريم كان باللجنة التشريعية في مجلس الشعب لسنوات سابقة وذا صلة طويلة بإدارة التشريع بوزارة العدل؛ لأنه كان من جماعة الإخوان المسلمين ما يدلل على روح الإقصاء الموجودة عند كثير من الليبراليين. طالما قيل عليه إنه إسلامي تصبح اللجنة إخوانية أو إسلامية، وهناك عدد كبير من بين المثقفين الليبراليين المصريين ممن يرفضون تمامًا مشاركة أي أحد يرتدي زيًّا إسلاميًّا في العمل العام، للأسف الشديد .

س: هل كان الاعتراض على العضو الإخواني أم لأنك كفقيه قانوني ودستوري كبير ورجل وطني قد قبلت هذا التكليف من الأساس؟

ج: المجلس الأعلى للقوات المسلحة آنذاك لم يكن قد مضى على تسلمه إدارة شئون البلاد سوى 3 أيام، ولم تكن لديه بعد الأجهزة التي يستطيع من خلالها أن يختار أو لا يختار، فلم ير أمامه سوى الجهة الأقدر على هذا وهي وزارة العدل التي اختارت أعضاء اللجنة على أساس مهني، والتي تألفت من 3 من أعضاء المحكمة الدستورية العليا و 3 من أساتذة القانون العام الدستوري المعترف بهم مهنيًّا وعلميًّا بشكل كامل وواضح، وأنا أزعم أنني معروف لدى القانونيين بما يكفي لكي أكون أحد من تم ترشيحهم، وأنا أسألك وأسأل المعترضين ألا أقبل أن أكون في لجنة تضم الدكتور عاطف البنا والمستشار ماهر سامي والمستشار حسن البدراوي والمستشار حاتم بجاتو والدكتور حسنين عبدالعال والدكتور محمد باهي يونس؟ إن وجودي في لجنة هؤلاء أعضاء فيها أمر يشرفني، وكما

قلت لـك إن هناك من الليبراليين من يجب ألا تؤاخذهـم، فهـم ديموقراطيـون يخافـون مـن الانتخابـات خوفًـا جمًّا، ولقـد كتبت عنهـم في كتابي تحـت عنوان «الخائفون من الديموقراطية».

س: ما الفـرق بين الاتحـاد الاشتراكـي والحـزب الوطني المنحـل وحزب الحريـة والعدالة من حيث فكرة الحزب الواحـد الأكبر والحاكم في مقابل أحزاب أخرى ضعيفة أو مهمشة؟

ج: هـذا سـؤال لا محل له مـن الإعراب فلقـد كان الاتحاد الاشـتراكي تنظيمًا وحيـدًا للأمـة المصرية كلهـا مفروضًا عليهـا، ولا يهمني من جـاء بالانتخابات سـواء «الحرية والعدالة » أو غيره المهم أن تكون حرة ونزيهة وقد كانت كذلك، ويرجـع الفضـل التاريخـي للمجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة حيـث إن كل الانتخابـات التي جرت في عهده كانت حرة ونزيهـة وخالية من الغرض، وهذا عمل تاريخي لابد أن نشـكره عليه وفي الخارج يقولون لشخص محترم أنجز شيئًا جيدًا «نرفع له القبعات» وأنا أقول «نلبس له الطرابيش».

س: باعتبـار أنك عرضـت منهجيًا وتحليليًا في كتابـك «أوراق 25 ينـاير» الفـارق بين ثورات خمس عرفتها مصر منـذ القرن التاسع عشر يهمنا أن نعرف رأيك في الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وثورته؟

ج: الفـترة التـي حكمنـا فيهـا عبدالناصر تمثل أكثـر فترة مارسـت فيها مصر اسـتقلالها السـياسي الحقيقي وإرادتها السياسـية الوطنية التـي تعبر عن صالحها الوطنـي العـام على مدى القـرن العشرين عايز اكتر من كـدا ؟ بينما اعتمد في كل إنتاجه السياسي على السلطة الفردية، فلما تولى بعده السادات أنهى تمامًا سياسات عبدالناصر باسم الديموقراطية التي كانت تنقصنا، وقال إنه سيغير النظام وأسقط كل السياسـات الوطنية التي كانت قائمة، ومنها السياسة الخارجية والاقتصادية وقوض كل شيء جيد كان يميز عهد عبدالناصر، واستخدم الأسلوب الناصري المتمثل في سلطة الفرد في طمس تراث عبدالناصر وهدم نظامه .

س: وماذا عن الرئيس مبارك؟

ج: ليـس لـه ميزة وضع نظـام جديد، ولم تكن لديه الكفاءة في أن يشـق نظامًا جديـدًا إلا أنـه أخذ الطريق الذي شـقه السـادات ومهده ورصفـه للوصول إلى هدم الاقتصاد المصري والسياسـة الوطنية والاستسـلام للتبعية الكاملة لأمريكا والصلح مع إسرائيل.

س: وماذا عن الرئيس محمد مرسي؟

ج: نحن لا نسـتطيع أن نحدد ما هي السياسـات التي سـتقوم في مصر الفترة المقبلـة والتـي يجب أن تبنـى من خلال الـصراع والحوار المجتمعـي الذي يجري الآن، وكل مـا يقال من نقد فهو لبناء نظام جديد نحن بصدد صنعه الآن ولسـنا في مجال تقييمه، ولا يتعين أن نسـتعجل تقييم أداء الرئيس ولو بشـكل مبدئي من خلال الـ 100 يوم التي حددهـا لنفسـه، لأنها لا تحدد ولا ترسـم سياسة فهذا مسـتحيل، إن حكم عبدالناصر مثلًا تحددت سياساته بعد سنتين تقريبًا من بداية 1955 أو نهايات 1954 .

س: مـا رأيـك في السياسـيين الذين يعملون في الديـن ورجـال الدين الذين يعملون في السياسة ؟

ج: هـل تريـد أن تمنـع الناس أن تقول إن شـاء الله حين ينـوون عمل شيء في المسـتقبل، إن العـبرة بالمعني المقصـود إن لغتي وإيماني وقدراتي عـلى التعبير عن نفسي تأتي وفقًا للقيم التي اعتدناها وتحكمنا، هل يجب الإقصاء إلى هذه الدرجة حتى في أسلوب الكلام ؟

س: أنت عشت زمنًا جميلاً لم تكن هناك فتاة أو امرأة شابة ترتدي الحجاب ولا النقـاب فهـل لم يكـن إسلامهن صحيحًـا ؟ وهل تحول الإسـلام إلى ثقافة شكلية وصوتية جاءتنا من سنوات الانفتاح ؟

ج: أنـت تتجاهـل تاريخ الشـعب المصري وحـاضره، فالحجـاب موجود في الريف بشكل دائم والأحياء الشعبية إلا قليلًا، والذي كان يتخلص من الحجاب هم المثقفون وأبناء الطبقة المتوسـطة والمهنيون خـلال جيل ما بعد العشرينيات، وكان البرقـع موجـودًا وعاصرناه صغارًا واليشـمك ذو الأصـول التركية وهو تقريبًا يشـبه النقـاب لكن كان أجمل منه، وأنا لا أقول بوجـوب هذا الأمر «إحنا ليه عاملين أزمة مع هذا الموضوع».

س: هل نستبشر خيرًا في رئاسة «مرسي»؟

ج: أنا مستبشر خيرًا في مستقبل الثورة المصرية مادامت «ماشية» على أسلوب وطريـق ديموقراطـي، وكل ما أتمناه أن تكـون حواراتنا حول أوضاع السياسـة الخارجيـة وكيـف نخرج مـن هيمنة أمريكا عليهـا، ونتبع سياسـة عربية وطنية، وأن نتبـع- وهذا مهم جدًّا - سياسـة اقتصادية تكفل لنـا القدر الممكن والأكبر مـن الاكتفـاء الـذاتي في الـضرورات المعيشـية حتى نسـتطيع أن نسـتند إليها في السياسـات الوطنيـة الخارجية، وتفاؤلي وتشـاؤمي مرتبط بمـدى ما نحققه على هذه المستويات.

س: ما تفسيرك لظاهرة صعود الإسلام السياسي في ثورات الربيع العربي؟

ج: نحـن ننظر إلى الإسـلام كما لو كان حالة طارئة ووافدة علينا، ونسـتغرب أن يكـون أحـد التعبـيرات التي يتبناها النـاس في خوض معاركهـم، وفي تحقيق أهدافهـم وطموحاتهـم المسـتقبلية، إن الإسـلام هـو الثقافـة العامة السـائدة في مجتمعاتنـا وهو مكون أسـاسي وتاريخـي في كل الثورات العربية قديـمًا وحديثًا، منـذ ثـورات الأزهر أيام الاحتلال الفرنسي، وقد شـذ العـرب لفترة قصـيرة في تاريخهـم عن هذا الأمر، ثم عادوا إليه من جديد اليوم، وجميع الحركات الوطنية الموجودة في بلادنا من أيام الاستعمار أساسها إسلامي وهذا هو الطبيعي، واليوم بدأت تتحول الحركات الديموقراطية إلى إسلامية وكان ما يخيفك من أي شعار

إسـلامي أنه يسـتر وراءه نزعات غير وطنية وغير ديموقراطية، فلماذا حين يصير الإسلام مرجعية لحركات وطنية وديموقراطية وتحررية لا نرحب به؟

س: هناك مناطق رمادية لم تحدد في منهج الإخوان منها موقفهم من فكرة التداول السلمي للسلطة؟

ج: أريـد أن أقول إنهم تنظيم لا ينفرد بالحكم ولا بتحديد السياسـات وهناك ثـلاث قـوى أساسـية تتجـادل ربما إلى حـد الصراع مـن أجل الوصـول لصيغة مشاركة بينها، ولا يمكن لأي منها أن تنفرد عن الأخرى بالسلطة.

س: لماذا لم يتعرض نواب مجلس الشعب المنحل لمعضلات كبري تواجـه البلد؟

ج: أرى أنه أمكن لنواب «الشعب» و «الشورى» فور انتخابهم أن يستخدموا سـلطتهم الدسـتورية في اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المنوطة بإعداد دستور جديـد، كما أنهـم ظلوا يضغطون على المجلس الأعلى للقوات المسـلحة ليشـكل وزارة جديـدة يرضى عنهـا حزب الحريـة والعدالة، وأصر حـزب الأغلبية على اسـتعراض قوته والتضخيم منهـا في هرولة لامتلاك زمـام الدولة، ما دفع قوى سياسية أخرى إلى التكتل ضده فجاءت نتيجة مساعيهم عكس ما تمنوه.

س: كنـت في كلية الحقوق طالبًا علمـاني التفكـير، وطرأ تحول جذري على قناعاتك وصرت إسلامي الفكر، حدثنا عن ملابسات وأسباب ذلك؟

ج: هـل تعلـم أنني أثناء دراسـتي في الحقوق وحتى حينما كنـت علمانيًّا كانت دروس الشريعة الإسـلامية من الأشـياء التي أبقتني منجذبًا إلى الإسـلام كنظام في المجتمع والمعاملات، وكنت أشـعر من شـدة احـترافي للقانون، ومن هضمي للتركيـب الفنـي لأحـكام الشريعـة المسـتخلصة مـن أحـكام الـشرع في القرآن والسـنة، بأن الفقه الإسـلامي مـن أعظم ما تفتقـت عنه العقلية الإسـلامية فيما قدمـت للحضارة الإنسـانية، حتى إنني تشـبعت بهذه القناعة حتـى وأنا علماني

وكنت متعلقًا سياسيًا بالحركة الوطنية والاستقلال، وبعد تخرجي ونتيجة لقراءاتي كانت علاقتي بالعلمانية أنني أقرؤها بدون أن أعاديها، لكن الكتابات العلمانية الفجة أو المغالية كنت أشعر بشيء من الغضاضة نحوها، ولم يكن في ذهني أن هذا ضد الإسلام وكان لدي آنذاك إلمام بالتاريخ الأوروبي السياسي وبالحركات السياسية الموجودة، وتعمقت هذه المعرفة بالتكوين الفكري الفلسفي والاقتصادي وخرجت من مجموع هذه القراءات علماني الفكر السياسي وظللت على قناعاتي العلمانية لعشر سنوات من نحو 1960 حتى 1970 تقريبًا، وأبرز قراءاتي آنذاك كانت في الفكر السياسي الغربي والحركات السياسية الغربية والاشتراكية وتجارب ثورات العالم، وكانت أيامها حركات التحرر في العالم منتصرة، وبدأت كتاباتي السياسية في مجلة الطليعة من عام 1964 إلى 1965، كان تفكيري وطنيًا وفيه فكرة الاشتراكية قوية من حيث إنها عدالة اجتماعية وبناء وطني مستقل من الناحية الاقتصادية والسياسية، وبين الفترتين العلمانية والإسلامية كان تفكيري في الناحية السياسية قد بدأ بفكرة الاستقلال الوطني السياسي ومتصل بحركة استقلال عالمية وبوحدة عربية وبحركة بناء اقتصادي مستقل وقوي في الداخل، ففكرتا الاستقلال السياسي والاقتصادي أصبحتا مندمجتين، ولم يكن قد دار في ذهني عنصر ثالث ألا وهو الاستقلال العقائدي وقد كنت علمانيًا حقًا في الفكر السياسي، لكن كان لدي فكر إسلامي في أمور ثلاثة رئيسية هي معرفتي بالفقه الذي قادني إلى الشريعة، وهذا الأمر بقي لي كأساس مهني، أما الأمر الثاني فيتعلق بالرزق الذي ظل دائمًا في قلبي وعقلي أنه يتعلق بقدر الله سبحانه، ولم أشعر أني أعمل العمل العام مقابل أجر وإنما على أساس أنه واجب، والأجر هو رزق يأتيني من عند الله، أما الأمر الثالث فهو الصحة والموت وأنهما أمران مرهونان بقدر الله.

س: هل التحول كان بسبب نكسة 1967 أم بعد رحلة الحج في 1984؟

ج: دفعتني هزيمة 1967 في أن أفكر مرة أخرى لأسأل نفسي عن مسلماتي، ومن أين أتت الهزيمة: هل لأن الاستعمار ضربنا؟ أم لأننا كانت لدينا قابلية لذلك؟ ولم أكن أشك في وطنية عبدالناصر ومن هذه النقطة بدأت أفكر في كتابي «الحركة السياسية»، وبدأت قراءاتي تختلف وكذلك فكري، وأسأل: من نحن؟ إننا نريد أن نستقل، أي أن تكون إرادتنا السياسية ملكًا لنا، وإذا أردنا ذلك يتعين أن تكون لقمة عيشنا ملكًا لنا أيضًا: ولأن هذا مطلب جمعي عام فاستلزم وجود مجموعة من العقائد وشعور الجماعة بتميزها وبترابطها وبإحساسها بالانتماء المشترك لكن من أين يأتي هذا؟ يأتي من الجانب العقدي والتاريخي والحضاري والصيغة العلمانية لم تعطه حقه . إن العلمانية حينما تقول لي استقل سياسيًا واقتصاديًا تفقدني الهوية وإرادة الاستقلال، ومن هنا بدأت استعادتي لهويتي وبدا لي الفكر العلماني في مأزق لأنه يؤدي إلى تجريد الإنسان من هويته المرتبطة بعقيدته وحضارته، بالإضافة إلى أنها مناقضة لقيم الديموقراطية والتي هي في النهاية تكوينات شعبية لها استقلالية ذاتية في إدارة شئونها الخاصة وانصياع لحكم الغالبية من الناس الذين قد اختاروا الموقف الديني والعقائدي أساسًا لرؤيتهم ودنياهم، ثم تأكد وتعمق إحساسي بأنني استعدت هويتي الإسلامية بعد رحلة الحج عام 1983 .

شهادة عن عامين من الثورة [1]

بعد عامين من ثورة 25 يناير أجرى معي الأستاذ محمد بصل الصحفي بجريدة الشروق الحوار التالي، تناول التعديلات الدستورية التي وضعتها لجنة تعديل الدستور التي شرفت برئاستها في فبراير سنة 2011 وكانت حدثًا في تاريخ الثورة حيث وافق الشعب على هذه التعديلات في استفتاء 19 مارس. وكانت أيضًا بداية لمشوار طويل استمر عامًا و 9 أشهر احتدم فيها الجدل حول الانتخابات والبرلمان والدستور وتناحرت كل القوى من الأحزاب السياسية والجيش والقضاء، رغم أن خريطة الطريق الأصلية التي أعدتها اللجنة كانت تهدف إلى استقرار أوضاع البلاد دستوريًّا في أقل من عام .

وفيما يلي نص الحوار :

(2)

ظل المستشار طارق البشري على مدار شهور طوال رافضًا تمامًا إجراء أية أحاديث تحليلية لما شهدته الثورة وخريطة الطريق القانونية من مطبات وعواصف وأزمات، مكتفيًا بمقالاته وكتابه «من أوراق ثورة 25 يناير» الذي تحدث فيه عن فلسفة التعديلات الدستورية والمناخ الذي ولدت فيه .

(1) صحيفة الشروق 24 يناير سنة 2013 حديث أجراه الأستاذ الصحفي محمد بصل.

واليوم يستكمل ما رواه ويدلي لأول مرة وبصراحة عن أخطاء المجلس العسكري والإخوان والتيار المدني، ويكشف تفاصيل لم تذكر من قبل عن بعض اجتماعاته مع المجلس العسكري عام 2011، وكيف عرض عليه الإخوان دعمه مرشحًا للرئاسة وأسباب رفضه، وتقييمه لقرارهم الدفع بأحدهم لهذا المنصب .

وكما يسبق البشري بعض عباراته بمصطلحي «القدر المتيقن لدي، وأكاد أجزم» حرصًا على الدقة المأثورة عنه كقاض قدير، فإن كاتب هذه السطور «يكاد يجزم» أنه رأي عيني البشري مغرورقتين بالدموع عندما كان يهاجم بضراوة من أسماهم «المتشائمين والخائفين من الديموقراطية» لانتقادهم الشعب المصري ومحاولتهم تسفيه اختياراته، كما يقول .

إنه يعتبر الشعب دائمًا على حق، وليست النخبة، وأن المصريين – حتى إن أخطئوا في الاختيار مرة – فبإمكانهم تصحيحه في أسرع وقت، مؤكدًا أن نهضة البلاد لن تتحقق إلا بتكامل الدولة وعلى رأسها الجيش مع الإسلاميين والقوى المدنية، دون أن يعطي تيار لنفسه الحق في إقصاء الآخرين .

س: بداية كيف تقيِّم ترك الثوار للميدان يوم 11 فبراير 2011 ؟ وهل سلبهم ذلك فرصة قيادة الدولة؟

ج:- في ذلك اليوم تحقق جانب مهم من أهداف الثورة وهو إزاحة الرئيس السابق حسني مبارك، وأعني بالإزاحة هنا أن النظام الذي يقوم على الصلات الفردية والعلاقات العائلية البحتة انتهى، وأن كتلة أساسية من المجموعة القابضة على النظام السياسي قد أزيحت، وهذا هو المطلب الذي اجتمعت عليه الجماهير منذ بداية الثورة في 25 يناير .

هذه الجماهير يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام؛ جماهير منظمة، ومؤسسات منظمة، وجماهير شعبية غير منظمة استجابت لعموم السخط في مصر، الذي وصل إلى حد الثورة على النظام، وأتصور أنه بعدما تمت هذه الإزاحة، شعرت

الجماهير غير المنظمة وهي الأكثر عددًا أن هدفها تحقق، وبقيت التكوينات المنظمة من أحزاب وقوى سياسية تستطيع أن يكون لها وضع سياسي قوي في الدولة الجديدة، كما بقي الجيش على رأس الجهاز الإداري للدولة قائمًا وبقوة .

وهذا الأمر لم يسلب الثوار فرصة التحكم في الدولة، لأن ما حدث هو أمر طبيعي، فالتكوين التنظيمي هو الأطول نفسًا، وبالتالي نجد أن من تبقى هم القوات المسلحة والإخوان والسلفيون والتنظيمات المدنية السياسية الموجودة في الشارع، وكل منها ممثل الآن في المشهد بقدر حجمه وقوة انتشاره .

س: هل تعتبر أن القوات المسلحة شاركت في هذه الثورة؟

ج:- بالطبع، الجيش شريك في هذه الثورة، ولولاه لما كانت قد نجحت في إزاحة مبارك في هذا المدى القصير، واشتراكه في العملية الثورية جوهري جدًّا، وذلك من خلال أمرين، **الأول** هو الامتناع عن إيذاء الشعب حيث حقن الدماء، رغم أن نزوله أصلًا كان مقصودًا به قمع الثورة، وأدى هذا إلى أن يستقبله الشعب بصورة طيبة .

أما **الأمر الثاني** هو أنه أظهر استقلالًا عن رئاسة الجمهورية في لحظة معينة بإصدار البيان رقم واحد يوم 10 فبراير، وكان مبارك ما زال في الحكم، وأظهر بذلك أن هناك إرادة سياسية داخل الدولة تستقل عن حسني مبارك وتتخذ قرارات بمعزل عنه .

وفي الواقع فهذا الأمر ليس جديدًا بل من تراث الجيش المصري، الذي بادر بقيادة ثورة يوليو 1952، وقيادة الشعب في ثورة عرابي ضد الخديوي توفيق، وقد غاب التأثير الكبير للجيش المصري فقط في ثورة 1919 الشعبية، وذلك لأن أربعة أخماس الجيش كانوا في السودان، وكان الجيش الموجود في مصر هو الإنجليزي وليس المصري.

س: هل كنت تتصور أن مبارك سيسقط بهذه السرعة؟

ج:- كان في ذهني دائمًا أن الجيش يمكن أن يتدخل ليحسم الأمور في أي لحظة، لأننا في مصر يجب أن نميز بين جهازين .. النظام السياسي الحاكم وجهاز إدارة الدولة الذي يقع في القلب منه الجيش والقضاء، وإلى جانبهما هيئات التعليم والصحة والأشغال وخلافها من الإدارات المدنية، وهذا الجهاز راسخ جدًّا، أكثر من أي نظام سياسي حاكم، لأنه نشأ في عهد محمد علي بناء على أسس معينة تضمن استقراره، حتى بعدما انفض الارتباط بين الجيش والخدمات المدنية، وهو ما كان سائدًا في عهد محمد علي.

هذه الأسس يمكن حصرها في أمرين مهمين، لأن جهاز الدولة المصري مكون من تشكيل مصري شائع لا يعبر عن وضع طائفي أو جِهَوِي أو قبلي، بمعني أن كل جهة تنفيذية تتكون من عينة تلقائية عادية من الشعب المصري، ولا تتخذ بطبعها وضعًا طائفيًّا أو إقليميًّا .

ولذلك فعند وصول المد الثوري إلى حد معين من القوة، يستجيب هذا الجهاز مباشرة بما فيه الجيش والقضاء، ويشارك أفراده بصور شتى في الفعل الثوري، وهذه الصورة تكررت بصورة متشابهة إلى حد كبير في كل الثورات التي شهدتها مصر، ابتداء من ثورة عرابي وحتى ثورة 25 يناير .

الأمر الثاني هو أن هذا الجهاز يكاد يكون المؤسسة الوحيدة الثابتة في مصر، ولا بديل عنها للمواطن الذي يريد أن يقضي حاجاته المختلفة، فليس لدينا في مصر قبائل أو طوائف قادرة على إدارة شئون أفرادها بنفسها، على عكس الحاصل في لبنان أو العراق .

ففي العراق مثلًا، قضى الاحتلال الأمريكي على جهاز الدولة العراقي بالكامل، ولكن لم يؤثر هذا على الحاجات اليومية للمواطنين، لأنهم موزعون بين قبائل وعشائر وطوائف وقوميات .

س: ولكن البعض يتهم القضاء والجيش تحديدًا بأنه يكاد يتحول إلى الشكل العائلي، بدخول أسر بأكملها هذين السلكين؟

ج: قد يتحقق ما تقول في بعض الأوقات لأنني لا أريد إعطاء صورة وردية للجهازين، وقد يكون هناك فساد فعلًا ينبغي القضاء عليه، لكن السمة العامة ليست هكذا .

س: هل ترى أن جهاز الدولة بما فيه الجيش كان أقوى من مبارك وساهم في إزاحته؟

ج: من أقبح ما فعله مبارك محاولة تفكيك هذا الجهاز، وبلغت هذه المحاولات ذروتها منذ عام 1999 وتحديدًا بالإطاحة بحكومة د.كمال الجنزوري وتعيين عاطف عبيد رئيسًا للوزراء، وأدى هذا إلى تردِّي أوضاع الجهات الخدمية كلها، وانعكس أيضًا على الجهات «شبه المستقلة» مثل الجيش والقضاء، وكان مبارك يهدف في ذلك لإضعاف كل مرءوسيه ليتولي أفراد أسرته وأصدقاؤهم الحكم، وذلك لأنه أصلًا ضعيف .

والتقت هذه الرغبة لدى مبارك مع رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على هذا الجهاز وإضعافه لتكون قوة الدولة المصرية صفرًا، حيث بدأت محاولات التفكيك عام 1990 مع بداية انحيازه الكامل إلى أمريكا بشأن حرب الخليج، وبداية مساعي خصخصة القطاع العام .

وأرى الآن أن من أهداف الثورة الرئيسية إصلاح هذا الجهاز وإعادة تماسكه، وعلينا التكامل لتحقيق ذلك .

س: الآن نسمع من قيادات الإخوان تحديدًا انتقادات عديدة لهذا الجهاز الذي يسمونه الدولة العميقة، باعتباره مناهضًا للإسلاميين، كيف تقيم إطلاق هذا المصطلح على جهاز الدولة المصري؟

ج:- أتصور أن بقاء هذا الجهاز قويًّا أمر واجب لأنه يدعم استقرار مصر في أسوأ أوضاعها، كما أن تعبير «الدولة العميقة» أتي لنا من تركيا، وهي دولة تختلف جذريًّا عن مصر، لما مرت به من تحول كبير من دولة خلافة جامعة إلى دولة للأتراك فقط، فأنشأ مصطفى كمال أتاتورك جهازًا جديدًا وعميقًا للدولة بالشكل الذي يريده، معتمدًا على الجيش والقضاء باعتبارهما مؤسستين علمانيتين ضد التوجه الإسلامي .

مصر ليست هكذا، ولا يصح أن نطلق مصطلح «الدولة العميقة» على الجهاز الإداري بكل ما يحمله من إشارات سلبية، فلو أخذنا مثلًا القضاء .. القضاء المصري مختلف عن التركي تمامًا، فالثقافة الأصولية الإسلامية موجودة في جميع أحكام المحاكم العليا، بل يمكنني القول إن القضاء المصري أقرب للثقافة الفقهية الإسلامية أكثر من قربه إلى الفقه القانوني الوضعي، كما أن جيشنا ليس مثل نظيره التركي .

س: منذ 1990 وحتى 2011 كانت قيادات الجيش جزءًا من المنظومة المقربة لمبارك، بم تفسر هذا الصمت 21 سنة ثم التحرك بهذا الشكل في 18 يومًا ؟

ج:- ليس مطلوبًا أبدًا أن يتخذ الجيش مواقف سياسية ضد النظام السياسي القائم، وإلا لن تكون دولة واحدة، وتصبح مهددة بالانقسام، الأمر الذي كان يتطلب حراكًا شعبيًّا ضخمًا ليتحرك الجميع، وهو ما تحقق في ثورة 25 يناير .

والأمر ذاته ينطبق على القضاء، فليس بإمكان المحاكم أن تصدر أحكامًا ضد الدستور أو القوانين حتى إذا كانت تعارضها، لأن عملها قائم على إعمال صحيح هذه الأحكام، وبالتالي لا أحد يلوم القضاء مثلًا على إصداره الأحكام أيام مبارك، وكنا نرى المحاكم تحاول إيجاد تفسيرات للقوانين تحاول الحد من سلبياتها – خاصة في مجلس الدولة – لكنها لا تملك سلطة إلغاء هذه القوانين .

س: بحلول يوم 13 فبراير أصدر المجلس العسكري قرارًا بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية برئاستك، كم مرة التقيت أعضاء المجلس آنذاك؟ وما أهم انطباعاتك عنهم خاصة فيما يتعلق بالرغبة في تسليم السلطة؟

ج:- التقيت مع أعضاء اللجنة بثلاثة من أعضاء المجلس العسكري، هم المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان واللواء ممدوح شاهين فقط .. حدث هذا 3 مرات .. **الأولى** للتعارف قبل بدء عمل اللجنة، **والثانية** لتسليمهم توصيات اللجنة وأعمالها، **والثالثة** في ختام تلك الفترة لنتعرف منهم على رأيهم النهائي فيما توصلنا إليه، وخلال جلسات عملنا لم نكن نتصل بهم إطلاقًا .

وشعرت من كلامهم دائمًا التجاوب التام مع أهداف الثورة التي ظهرت في حركة الشعب وانعكست في قرارات اللجنة، و «أكاد أقول» إنهم كانوا يرغبون في تسليم السلطة في أسرع وقت إلى قوة منتخبة، وكانت خطتهم التي يتحدثون عنها إجراء الانتخابات التشريعية في يونيو 2011، أي بدء إجراءات الانتخابات عقب الاستفتاء مباشرة .

ويجدر هنا القول بأننا قدمنا للمجلس العسكري في الاجتماع الثاني مجموعتين من النصوص الدستورية، المجموعة الأولى وهي التي تم الاستفتاء عليها تتضمن طريق تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، والمجموعة الثانية التي لم يوافق عليها المجلس تتضمن تعديلات في دستور 1971 للحد من سلطات رئيس الجمهورية، والحق أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك أي حديث عن وضع دستور جديد، بل إن قرار إنشاء اللجنة كان ينص على «تعديلات دستورية».

س: هل تقصد أنكم كلجنة كنتم أول من تحدث عن وضع دستور جديد حتى قبل من نادوا بـ «الدستور أولًا»؟

ج:- نعم، وكان مرجعنا في ذلك أن كل ثورة يجب أن تضع دستورها الذي يعكس وضعًا سياسيًّا جديدًا والعلاقات بين القوى السياسية المختلفة القائمة

بعد الإطاحة بالنظام البائد، ولتبدأ مسيرة تفعيل أهداف الثورة من خلال الدستور .

ولقد كنت في السابق ومنذ عام 2005 أعارض جميع دعوات القوى السياسية لوضع دستور جديد بدلًا من دستور 71، فلم يكن منطقيًّا وضع دستور في وجود نفس النظام الفاسد ووجدت أن المناخ بات مهيَّأً لذلك بعد 11 فبراير .

س: ما تعليقك على الاتهامات التي وجهت للجنة وتشكيلها؟

ج:- اللجنة كانت مهنية جدًّا، ولم أكن لأقبل رئاستها إلا برضائي التام عن جميع أعضائها سواء الذين أعرفهم شخصيًّا أو بالاسم فقط – علمًا بأني لم أشارك في اختيارهم بأي شكل لكني سعدت بالعمل معهم، فكان منهم 3 من قضاة المحكمة الدستورية العليا، و3 من أساتذة الجامعة، وعضو من اللجنة التشريعية بمجلس الشعب السابق (صبحي صالح) علمت أن اختياره تم بناء على معرفة قديمة بينه وبين القائمين على التشريع في وزارة العدل .

س: ولكن ما تفسيرك للهجوم على اللجنة وما انتهت إليه من نصوص؟

ج:- مشكلة اللجنة أننا قلنا يجب إجراء الانتخابات لتشكيل الجمعية التي تكتب الدستور، وهناك كثير من أهل السياسة يتشاءمون من الانتخابات الحرة والنزيهة (ضاحكًا) يقولون «يا نهار إسود .. حرة ونزيهة كمان» رغم أن اللجنة بدأت عملها في ظل ثورة هدفت أساسًا للديموقراطية، كما أن أي ثورة يجب أن تتبعها انتخابات بطبيعة الأمر، وأنا أتفهم جيدًا تخوف هؤلاء من الديموقراطية وتشاؤمهم من الانتخابات، لأنه ثبت تاريخيًّا عدم قدرتهم على النجاح فيها .

ويقيني أن من يقول إن الشعب المصري جاهل و 40٪ منه أميون لا يستحقون أن يكون لهم صوت، ويتحركون بالسكر والزيت، كيف نأمن له وننتخبه ؟

لقد فات هؤلاء أن الشعب المصري عندما كان أكثر جهلًا وأكثر فقرًا وأكثر تمسكًا بالدين منذ 90 عامًا منح سعد زغلول الليبرالي الأغلبية البرلمانية شبه

المطلقة بإجمالي 90٪ من المقاعد، ووقتها قال الشعب للملك ومرشح الملك «لا» رغم أنهما كانا يستخدمان شعارات دينية ودعاية دينية .. إن هؤلاء الذين يتحدثون عن جهل المصريين لا يحترمون شعبهم .

وبعض هؤلاء يتحدثون عن الشعب باعتباره «ظاهرة ذهنية» فهم يرددون الكلام عن حقوقه ويبادرون هم لسلبها تمامًا كالكاتب الذي يكتب بيمينه مقالًا عن حقوق الطفل، ويضرب ابنه الصغير بيسراه .

س: ما الأسباب التي دفعت المجلس العسكري ألا يأخذ بمجموعة القوانين المكملة للدستور التي وضعتموها وأهمها قانون الانتخابات التشريعية الذي كان قائمًا على إجرائها بالنظام الفردي فقط؟

ج:- هذا في تقديري الخطأ الأول للمجلس العسكري، عندما خضع للضغوط الإعلامية والسياسية التي مارسها «الخائفون من الديموقراطية» ودخل معهم في مفاوضات طويلة أهدرت نحو 6 أشهر من عمر الثورة قبل البدء في إجراء الانتخابات، في ظل دعوات وضع الدستور قبل الانتخابات، ومطالبة المجلس بإجراء الانتخابات بالقائمة بالكامل، إلى أن انتهى الشد والجذب بين الطرفين على إجراء الانتخابات بواقع الثلثين للقوائم والثلث للفردي.

وأذكر هنا أن المجلس العسكري دعاني لاجتماع في صيف 2011 حضره 15 شخصًا آخرون، لمناقشة مسألة القائمة والفردي ومن بين الحضور كان المستشاران حسن البدراوي وحاتم بجاتو والكاتب الصحفي الراحل سلامة أحمد سلامة ود. عمرو حمزاوي ود. مصطفى الفقي ود.سيف عبدالفتاح، وتحدثت في بداية الاجتماع عن ضرورة إجراء الانتخابات بالنظام الفردي مستندًا إلى أن الانتخاب الناجح بالقائمة سياسي بالدرجة الأولى ويتعلق بمبادئ وبرامج الأحزاب ويتطلب وجود أحزاب قوية راسخة .

أما وضعنا فكان مختلفًا لأن الأحزاب الجديدة ناشئة ومتشابهة وبرامجها غير معروفة، والأحزاب القديمة منقطعة الصلة بالشارع بسبب حكم مبارك، كما قلت إن ترتيب الأحزاب لمرشحيها في القوائم أمر يعطي سلطة مطلقة من قادة الأحزاب – وهي نخب صغيرة – على أعضاء الحزب، لأنها تحدد ترتيب الفائزين، على عكس الانتخاب الفردي الذي يفرض المرشح فيه نفسه على حزبه بأصوات الجماهير .

وأصررت على إجراء الانتخابات بالنظام الفردي كاملًا، ومن باب الاحتياط اقترحت 25٪ للقوائم على سبيل التشجيع للأحزاب الجديدة، ورفض معظم الحضور كلامي وأصروا على ضرورة إجرائها بالقوائم .

س: في رأيك هل خضع المجلس العسكري لهذه المقترحات أم أنها جاءت على هواه؟

ج:- المتيقن عندي أنه كان موافقًا عليها ثم تراجع، والمشكلة أن القائمة في النهاية أضرت بالتيار المدني وأفادت بصفة أكبر التيار السلفي، وفي نفس السياق أيضًا كنت أرى أن إجراء الانتخابات مبكرًا قدر الإمكان كان سيصب في مصلحة شباب الثورة والأحزاب الجديدة، لأن الانتظار وقتًا طويلًا أدى إلى ابتعاد هؤلاء الذين كانوا في الصفوف الأولى وقت الثورة، وجعل الأفضلية للإسلاميين الأطول نفسًا وبصورة أقل لحزب الوفد .

س: في سياق تراجع المجلس العسكري عن الأمور المتفق عليها مع لجنتكم أيضًا هو نقل اختصاص بطلان عضوية مجلس الشعب من المحكمة الدستورية إلى محكمة النقض، فلماذا تم ذلك ؟

ج:- دعني أوضح في البداية أن الوضع قبل الثورة كان أن محكمة النقض تصدر تقارير بشأن المقاعد المطعون في صحتها، ويصدر قرار فصل العضو أو إبقائه من مجلس الشعب نفسه، لذلك فنحن لم نسلب محكمة النقض أي

اختصاص لها، ولكننا رأينا أن القضاء من الناحية الفنية نوعان: قضاء الإلغاء المتعلق بالمحكمة الدستورية ومجلس الدولة، وقضاء الحقوق المتعلق بالقضاء العادي وعلى رأسه محكمة النقض .

وعلى ضوء ذلك فكل ما يتعلق بقرارات إعلان فوز المرشحين في الانتخابات يدخل ضمن قضاء الإلغاء، فكانت وجهة نظرنا أن المحكمة الدستورية هي الأجدر بهذا الاختصاص، واستمع المشير طنطاوي مني لهذا التفسير، وقال للواء شاهين «اكتب الكلام ده عندك علشان اللي هيسألوك عنه».

واعترض مجلس القضاء الأعلى فعلًا على رؤيتنا لدى المجلس العسكري، فجلسنا معًا مرة أخرى بحضور المستشار سري صيام، رئيس محكمة النقض آنذاك، وتوصلنا إلى حل وسط هو «أن تصدر محكمة النقض التقارير كما كانت تفعل قبل الثورة، وتبتُّ فيها لجنة قضائية عليا مكونة من 3 قضاة بالدستورية و3 قضاة من مجلس الدولة و3 قضاة من النقض، يترأسها أقدمهم» .. ورغم موافقة صيام، فإن مجلس القضاء رفض بأغلبية أعضائه، واستجاب المجلس العسكري لهم فعلًا، وجعل الاختصاص منعقدًا بشكل كامل لمحكمة النقض .

وتقديري أن المجلس العسكري حاول إرضاء القضاء العادي باعتبار أنهم يمثلون 80٪ من رجال القضاء، وكنا في طريقنا لإجراء الاستفتاء والانتخابات حيث ستكون الحاجة للإشراف القضائي الكامل .

س: ما زالت قوى سياسية عديدة تزعم أن الأفضل وضع الدستور قبل إجراء الانتخابات من خلال جمعية تأسيسية يختارها المجلس العسكري، فما رأيك في ذلك؟

ج:- المسألة لم تكن الدستور أولًا أم الدستور ثانيًا .. بل من سيعد الدستور الجديد؟ .. إن الثورة الديموقراطية تأبى أن يختار المجلس العسكري أو أي صاحب سلطة لجنة تأسيسية لوضع الدستور، فالثورة التي قام بها الشعب

تستحق أن يختار الشعب جمعيته التأسيسية .. هذه كانت رؤيتي وما زالت .. فأحد الانتقادات الأساسية الموجهة لدستور 1923 ودستور 1971 أن الملك فؤاد والرئيس السادات هما اللذان قاما باختيار اللجنتين التأسيسيتين آنذاك .

وهنا كان علينا الاختيار بين الانتخاب المباشر من الشعب للجمعية التأسيسية أو غير المباشر من خلال انتخاب مجلسي الشعب والشورى أولًا، وانحزنا للاختيار الثاني لكونه الأوضح والأكثر ضمانًا لتمثيل الشعب وعدم قصر عضوية التأسيسية على النخبة وشمول الجمعية للخبرات المتخصصة التي يحتاجها الدستور .

س: ما تحليلك لخريطة التحالفات السياسية في الانتخابات التشريعية السابقة؟

ج:- لا أريد وصف تلك المنافسة بأنها كانت منافسة بين تحالفات، بل كانت بين تنظيمات سياسية حصلت في الحقيقة على مقاعد تعبر عن حجمها الحقيقي في المجتمع، لذلك جاء الإخوان في المركز الأول والسلفيون في المركز الثاني والوفد في المركز الثالث وهذا يكشف لنا النقص الشديد في القوى السياسية القادرة على التواصل مع الشارع، وأن النسبة الساحقة من المواطنين لا ينتمون لأحزاب .

النقطة المهمة هنا أيضًا أن جميع الأحزاب بما فيها الإخوان لم تكن قد اختبرت شعبيتها الحقيقية في عهد مبارك، كما أن القوى الصغيرة والأحزاب القائمة على شخص وشخصين محدودة في الشارع ويضخمها الإعلام، مما يخلق أمامنا صورة سياسية غير واضحة .

لكن القدر المتيقن لي أن هناك 3 تجمعات سياسية أساسية في مصر .. **الأول** الإسلامي والعمود الفقري له الإخوان والسلفيون .. **والثاني** هو جهاز الدولة الذي تحدثنا عنه في البداية وعموده الفقري الجيش والقضاء .. **والثالث** هو المعسكر الذي يسمي نفسه بـ «المدني» ويضم تحت مظلته الأحزاب والقوى

الليبرالية والقومية واليسارية على السواء، وهذا المعسكر الثالث يضم أيضًا رجال الأعمال الذين يمتلكون وسائل الإعلام خاصة المرئية، والذين يشتركون في أن الأعمال الأساسية لمعظمهم غير إنتاجية، ويستطيع هؤلاء تحديدًا إفشال أي من التجمعين الآخرين من خلال سيطرتهم على النخبة الثقافية .

وأجزم بأن أيًّا من هذه التجمعات لا يستطيع الاستقلال بإدارة شئون البلاد، ويثبت هذا بالأخطاء التي ارتكبها كل تجمع خلال العامين الأخيرين .

س: لماذا اعتبرت جهاز الدولة تجمعًا سياسيًّا رغم أنه بطبيعته تنفيذي؟

ج:- لأن مصر ليست بها تجمعات سياسية قوية، فيبقى هذا الجهاز الأكثر رسوخًا لأنه مصدر معلومات صاحب القرار وأداته التنفيذية أيضًا، فيستطيع إفشال أو إنجاح الحاكم، وعلى ذلك فلا يجب أبدًا أن يعتقد أي حاكم أن بإمكانه الاستغناء عن هذا الجهاز أو مناصبته العداء .

س: ولماذا وضعت القوى اليسارية مع القوى الليبرالية تحت نفس المظلة رغم أن الأحزاب اليسارية زاد عددها بعد الثورة؟

ج:- أنا أحترم وأقدر الأحزاب اليسارية جدًّا لكن اليسار لم يميز نفسه بعد كقوة رابعة على الساحة، ولم يستطع الانفصال عن المعسكر الليبرالي من حيث الشعارات والخطاب الإعلامي والتواصل مع المواطنين .

س: هل يمكن أن نحصر الأخطاء التي قام بها كل تجمع من الثلاثة؟

ج:- المجلس العسكري باعتباره أساس جهاز الدولة أخطأ أولًا بإهدار الوقت في الفترة الانتقالية نزولًا على رغبة الأحزاب، ثم ارتكب الخطأ الأكبر بإصدار الإعلان الدستوري المكمل في 17 يونيو وهو أكبر دليل على سعيه للانفراد بالسلطة التشريعية وإزاحة شريكه الإخواني من البرلمان، آخذًا بالاستطراد الفقهي غير الملزم للمحكمة الدستورية في حكم حل مجلس الشعب، فالصحيح كان أن يبطل ثلث المجلس فقط .

رئيس الجمهورية محمد مرسي باعتباره ممثلًا للتجمع الإسلامي رد أيضًا بخطأ بإصدار إعلانه الدستوري الأول وإعادة مجلس الشعب كله، رغم بطلان ثلثه، بغية إزاحة شريكه في السلطة وهو المجلس العسكري، ومن قبله ما رأيناه من الإخوان عندما امتلكوا السلطة التشريعية 5 شهور وأصبحوا جزءًا أصيلًا من السلطة، ودخلوا في صراع مع حكومة الجنزوري التي كانت تعبر عن جهاز الدولة المصري وكانت في رأيي الأصلح لإدارة شئون البلاد آنذاك، فالإخوان كان عليهم إيجاد علاقات تشاركية طيبة مع تلك الحكومة والمجلس العسكري .

أما المعسكر المدني فيكرر أخطاءه بمحاولة عرقلة إتمام أي استحقاق انتخابي أو استفتائي، وهم يريدون إقصاء الإسلاميين بصورة كاملة، وأعتبر أحداث محمد محمود الأولى وأحداث الاتحادية الأخيرة جزءًا من هذه الأخطاء في محاولة تعطيل الانتخابات التشريعية الأولى والاستفتاء على الدستور .

وأكاد أجزم أن كل تجمع من الثلاثة لا يعرف حتى الآن كيفية التشارك مع الآخر، ولا يعرف حجمه الطبيعي بالنسبة للآخر .

س: في رأيك من الأقوى؟

ج:- جهاز الدولة، وفي القلب منه الجيش، أقوى ما في مصر .

س: وما تقييمك لقرارات الرئيس في 12 أغسطس بحل المجلس العسكري وإبعاد قادته؟

ج:- أعتقد أنها كانت استجابة لرغبة من داخل القوات المسلحة للابتعاد عن السلطة في هذه المرحلة.

س: هل عرض عليك الإخوان ترشيحك رئيسًا للجمهورية؟

ج:- نعم، ورفضت فورًا لأن قوتي الذاتية أضعف من أن أتولى هذا المنصب، ولأن هذا المنصب يتطلب أن يكون شاغله جزءًا من قوة تنظيمية، وأنا لست كذلك .

س: وما رأيك في قراراتهم ترشيح أحدهم للرئاسة؟

ج:- من الظلم لتنظيم يمثل قوة سياسية أن يتحمل أعباء هذه الفترة وحده دون مشاركة من القوى الأخرى، لأن العبء أكبر من أن يتولاه فصيل واحد .

س: هل حدث أن توسطت للوصول إلى حل وسط بين الإخوان وعبدالمنعم أبوالفتوح قبل انتخابات الرئاسة؟

ج:- لا، واعتقادي أن الإخوان خسروا أبوالفتوح وإمكانياته، فالانضباط التنظيمي أحيانًا يطغى على الصالح السياسي.

س: نريد التعرف على خياراتك الانتخابية في الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة.

ج:- في البرلمان انتخبت حزب الحرية والعدالة، وفي الجولة الأولى الرئاسية انتخبت د. محمد سليم العوا، وفي الإعادة انتخبت د. محمد مرسي .

س: هل عكست نتيجة الانتخابات الرئاسية في رأيك الأحجام السياسية في الشارع؟

ج:- لا، لأن العديد انتخبوا مرسي كراهية في شفيق أو انتخبوا شفيق كراهية في الإسلاميين، وفي الجولة الأولى حدث تفتت شديد في أصوات القوى المنتمية للثورة بسبب ترشح مرسي وأبوالفتوح وصباحي، وأعتقد أن نتيجة انتخابات مجلس الشعب هي التي كانت أكثر تعبيرًا عن الأوزان النسبية للأحزاب في الشارع .

س: قلت نعم للدستور الجديد رغم اعتراضاتك عليه، فهل كنت ستؤيده لو كان معروضًا عليك تحت ظروف أخرى؟

ج:- نعم، لأنه دستور جيد في مجمله، وحتى الآن نحن لم نعرف ثماره بعد، بل سنعرفه من مدى انعكاسه على عمل المؤسسات المنتخبة والجهات التنفيذية، ونجاحه يتوقف على قدرته على بلورة العلاقات بين القوى السياسية، وستظل الثورة مستمرة لحين تحقق أهداف هذا الدستور .

س: هل عرض الإخوان عليك عضوية الجمعية التأسيسية التي وضعت هذا الدستور؟

ج:- عرضوا علي أن أكون رئيسًا للجمعية الثانية، ولكني اكتفيت بما وضعته في لجنة التعديلات الدستورية، واعتبرت أن دوري انتهى.

س: البعض يتهم القضاء بأنه تعدى اختصاصاته وأدت أحكامه إلى إطالة الفترة الانتقالية خاصة بإصدار حكم حل الجمعية التأسيسية، ما تعليقك؟

ج:- القضاء بطبيعته مؤسسة غير سياسية، لكن وكما أن الجيش قام بدور سياسي، أصدر القضاء بعض الأحكام متأثرًا بالاعتبارات السياسية أكثر من التزامها بصحيح القانون، وأعتقد أن الوقت قد حان ليعود القضاء لطبيعته القانونية البحتة .

س: أخيرًا هل ترى أن الخطة التي وضعتها تمت بنجاح بوضع الدستور؟

ج:- تمت بنجاح رغم التأخر للأسباب التي ذكرناها، وكان من الممكن أن تتم في عام واحد .